إبراهيم أمغار

الإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن

دراسة دلالية تداولية



الكتاب
الإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن
دراسة دلالية تداولية
تأليف
إبراهيم أمغار
الطبعة
الأولى، 2019
الإيداع القانوني
2019MO1578
ردمك
978-9954-735-79-4

الناشر
دار العرفان للطباعة والنشر
شارع عبد الله كنون، حي السلام، أكادير، المملكة المغربية
هاتف: 212528235113+
الطبع
مطبعة قرطبة ـ أكادير

إبراهيم أمغار

الإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن

دراسة دلالية تداولية

2019





مقدمة

هذا الكتاب في أصـله دراسـة أنجزتها سـنة 2001 لاسـتكمال متطلبات الحصـول على شـهادة الإجازة في اللغة العربية وآدابها ، من كلية الآداب والعلوم الإنسـانية ، بجامعة ابن زهر بأگادير. وكانت تحت إشراف أستاذي الدكتور أحمد كروم ، وناقشني فيها أستاذي الدكتور المهدي السعيدي. وقد أجلت نشرها طيلة السنوات الماضية ، لما بدا لي من ضرورة استكمال جوانب النقص فيها ، وهي كثيرة ، لا سيما وأن ما أصـدره طه عبد الرحمن من دراسـات كثيرة تفوق كما وكيفا ما اشـتغلت عليه آنذاك ، وفضـلت الاحتفاظ بالدراسـة في أدراج مكتبي إلى حين إعادة النظر فيها تصويبا وتنقيحا. ثم مضت السنوات ، وأنا منشغل عنها باستكمال الدراسات العليا في مرحلتي الماجسـتير والدكتوراه ، فضـلا عن أعباء العمل والتدريس ، والاهتمام بمشـاريع علمية وجمعوية لم تترك لي الفرصة للنظر في المشروع من جديد.

وأمام إلحاح كثير من الأصدقاء الذين اطلعوا على الدراسة ، وكان لهم فضل في تقويمها ونقدها ، ارتأيت نشرها ، لعل وعسى يجد فيها القارئ ما يفيد ، أو يكون منطلقا لغيري ممن يرى في نفسه القدرة على البحث في الموضوع ، إما استكمالا لما بدأت به أو مراجعة له بمنظور جديد. ويعلم الله أنني لم أغير في متنها إلا القليل ، كعبارات رأى الأستاذ المناقش أن فيها ذاتية تظهر انبهاري بطه عبد الرحمن ، وهي تهمة لا أنكرها ، ولكنها في ميزان البحث العلمي مذمومة ، فحاولت قدر الإمكان في هذا الإصدار التخلص منها أو التخفيف منها ، كما وسعت قليلا في جانب الممارسة بأمثلة أخرى مستمدة من كتب لطه عبد الرحمن صدرت بعد 2001.

وكما سيرى القارئ لهذا الكتاب المتواضع ، فإن اهتمامي انصب على دراسة جانبي النظر والممارسة الاصطلاحيين عند طه عبد الرحمن ، من منظور لغوي أساسا ، منطلقه التحليل الدلالي التداولي للمصطلحات التي ولدها ووظفها في دراساته المختلفة المشارب ، رغم انتمائها جميعا إلى مجال الفلسفة والفكر.

ولما كان لا بد لكل مشروع فكري أو بحث علمي من إشكالية يحاول تقديم أجوبة عنها أو يكتفي في الحد الأدنى بصياغتها ، فإن هذه الدراسة تطمح إلى الإجابة عن الإشكاليات الآتية:

1. الإشارة إلى مركزية فكرة الإبداع في مشروع طه عبد الرحمن تنظيرا وممارسة ، وربط ذلك بأصالة الإبداع ـــ الفلسفي خاصة ـــ في التراث العربي الإسلامي ، ومن ثم الخلوص إلى ارتكاز مشروعه على فكرة التجديد في المنهج والإبداع الخالص في الفكر والنظر.
2. اكتشاف معالم الرؤية المنهجية الخاصة بطه عبد الرحمن في تناول المصطلحات ، تنظيرا وممارسة ، وتحديد أهم المبادئ المرعية في إبداع المصطلحات.
3. إبداع المصطلحات ، ونقل بعضها وفق منهج صارم دقيق ، من أعمق مظاهر الإبداع عند طه عبد الرحمن ، ومن ثم كانت الإشكالية الرئيسية التي يسعى هذا الكتاب إلى البحث فيها هي دراسة الآليات التي تمكن طه عبد الرحمن من

إنشاء مصطلحات تتسم بالقوة الدلالية والتوافق مع المجال التداولي العربي.

وقد دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع آنذاك جدته وفرادته ؛ إذ لم يتطرق بالتفصيل إلى هذا الجانب سوى بعض الباحثين القلائل ، رغم إقرار الكثيرين بقدرات طه عبد الرحمن في هذا المجال ، كما سنرى لاحقا.

وسيفرض علينا عنوان الكتاب "الإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن" دراسة أمرين:

1) تتبع المقولات والمبادئ المتحكمة في التصور النظري للمصطلح عند طه عبد الرحمن.
2) اكتشاف جملة الطرق والأساليب والأدوات التي يتوسل بها طه عبد الرحمن في إبداع المصطلحات.

ولذلك سنخصص بعد المقدمة فصلا يحاول طرح تصور عام لقضية الإبداع عموما ، والإبداع الاصطلاحي على وجه الخصوص ، عند طه عبد الرحمن ، مع بيان أسباب اختيارنا لهذا المصطلح دون سواه. وسنخصص فصلا ثانيا لاستخلاص الجهاز النظري الذي يصدر عنه طه عبد الرحمن ، وسنسعى إلى إبراز

خصوصيته في التنظير الاصطلاحي ، وسنتطرق فيه إلى جملة مبادئ تتحكم في إبداعه للمصطلحات. وبعدها ، سنتطرق في فصل أخير إلى جملة من الآليات الإجرائية التي مكنته من اكتساب تلك القدرة الفائقة على إبداع المصطلحات ، وميزت ممارسته الاصطلاحية بأمثلة وشواهد دالة. وسنشير في الخاتمة إلى خلاصات عامة ، بعد المرور بكل دروب هذه الدراسة ومسالكها وصعوباتها.

مفهوم الإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن

1. من التقليد إلى الإبداع

من الأمور النادرة المتفق عليها بين الباحثين ، في جميع المجالات العلمية ومن كل الاتجاهات الفكرية ، وجود أزمة اصطلاحية ، ما فتئت الأصوات تتعالى من أجل تجاوزها في إجماع قل نظيره لدى من ألفوا الاختلاف ؛ ولذلك أقيمت الندوات ، وطبعت الكتب ، ونشرت الدراسات والمقالات ، لكي تبين مظاهر هذه الأزمة ، وتجلو أسبابها ، وتستحث العقول بحثا عن الحلول.

وقد تباينت رؤاهم للمشكلة ، وتشعبت منطلقاتهم ، فكانت النتائج مجموعة من الحلقات المفرغة والمتشابكة ، التي تبين بجلاء عمق أزمة القلق المعرفي ؛ فجل المحاولات لا تسلم لنا منهجا واضحا ، يقدم مجموعة من الوسائل تمكن المتوسل بها من تحصيل ملكة إبداع المصطلحات ، إن لم

تكن محاولاتهم سببا في ارتمائه في متاهات ومفازات أخرى.

وقد برز اسم طه عبد الرحمن، منذ العقد الأخير من القرن العشرين بالخصوص، قائدا لجبهة إعادة الاعتبار لرموز الإبداع الحقيقي، في التراث الإسلامي، المنتسبين أصالة إلى عمقه الحضاري، ممن اتهمهم "المقلِّدة" المعاصرون بالجمود؛ يقول طه عبد الرحمن: «انظر كيف أن المتفلسفة العرب المعاصرين "يؤولون" إذا أوَّل غيرهم، و"يحفرون" إذا حفر، و"يفككون" إذا فكَّك...، سواء أصاب في ذلك أم أخطأ؟ وقد كانوا، منذ زمن غير بعيد، توماويين أو وجوديين أو شخصانيين أو ماديين جدليين...»[1].

ولذلك دافع طه عبد الرحمن عن وجود فكر خاص صدر فيه هؤلاء العلماء عن تصور ذاتي وتفكير تنسيقي مبتكر، يعبر عن جوهر الحضارة الإسلامية، قبل أن تتصل بدائرة الثقافة اليونانية من خلال الترجمة. وسعى إلى الكشف عن انحراف المقلّدين

---

(1) طه، عبد الرحمن: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الأولى، 1999: 12.

الأقدمين، أصحاب الفلسفة المشائية، أمثال الكندي والفارابي وابن سينا وأبي البركات البغدادي وابن رشد، ممن شكلوا امتدادا للفلسفة اليونانية القديمة في عالم جديد، لم يقبل فلسفتهم، واعتبرها خارجة عليه لا تمثله ولا تمت إليه[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الخيار يشكل استمرارا لنهج بدأ منذ أوائل أربعينيات القرن العشرين، مع مصطفى عبد الرازق ومحمود الخضيري ومحمد عبد الهادي أبو ريدة وعلي سامي النشار وغيرهم، ممن حاول إبطال هذه الفلسفة من حيث هي محتوى، أما طه عبد الرحمن فقد اعترض عليها لإخلالها بالشروط والآليات اللغوية والمنطقية التي ينبغي توافرها في كل منقول عن الغير[2].

وتجديدا لهذا النهج، استفرغ طه عبد الرحمن جهده في إثبات دعوى تخليص العقل العربي من

---

(1) **المرجع السابق**: 31، وينظر أيضا: طه، عبد الرحمن: **فقه الفلسفة، 1- الفلسفة والترجمة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الأولى، 1995: 23-24 والفصل الرابع من الباب الثاني.

(2) ينظر: طه، عبد الرحمن: «اللسانيات والمنطق والفلسفة»، حوار أجراه محمد ألوزاد وحمو النقاري ومحمد الباهي ومحمد العمري، مجلة **دراسات سيميائية أدبية لسانية**، فاس، ع. 2، شتاء 87/ ربيع 1988: 134-136.

التقليد، قديما وحديثا، بحيث لا ينفك عن الاتصال بمجاله التداولي، ويملك أسرار الدخول في عوالم المعرفة المتجددة؛ يمارس النقد والتقويم، غير هياب ولا متجن ولا جامد على ما عنده، فيأتي بالجديد النافع والمفيد. وهو ما بدا جليا في مشروع طه عبد الرحمن الفلسفي الذي يسميه "فقه الفلسفة"، إضافة إلى كتبه الأخرى التي يدافع فيها عن الحق العربي والإسلامي في الاختلاف الفلسفي والفكري ويدعو فيها إلى تجديد المنهج في تقويم التراث والانخراط في روح حداثة إسلامية، متسلحا بأدوات المنطق التقليدي والمعاصر، داعيا، في دراساته، إلى استثمار آليات تداخل المعارف، ونائيا عن التخصص الضيق ومسترشدا بنظرة معرفية تكاملية تعيد الاعتبار للعقل بعيدا عن التجزيئية التي تفاضل بين عناصر العقل العربي منتصرة لأحد جوانبه لمجرد أنها تصادف هوى لدى الآخر الغربي، دون أن يقع هو نفسه في هوى الاستلاب الأعمى للقديم أو في شوفينية عنصرية للإبداع العربي الإسلامي. وقد استثمر لأجل ذلك قدراته في الحجاج والمناظرة والحوار والاستدلال المتبصر، فلا يلقي

بالدعاوى دون أن يفصِّل أدلتها ويبين أوجه الاعتراض المحتملة عليها؛ فيرد عليها حتى يستقيم بناؤها ويستوي عودها؛ وذلك لأن الإبداع، عند طه عبد الرحمن، مقترن دائما بأوصاف ثلاثة مترادفة هي: الإنتاجية والأصالة والتحتية، أي أن يراعي المبدع مقتضيات المجال التداولي، من غير أن يفصل إبداعه عن أسباب إنتاجه التي تدخل في بنائه، ولا ينقله عن مجال تداولي أجنبي نقلا تحصيليا لا يخضع لشروط النقد والتقويم، مما يوفر له البساطة والانتشار، والقبول والاستساغة[1].

(1) ينظر: طه، عبد الرحمن: **تجديد المنهج في تقويم التراث**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الثانية، دون تاريخ: 24.

2. الإبداع الاصطلاحي والمجال التداولي

"**المجال التداولي**" مفهوم مركزي في مشروع طه عبد الرحمن، ويقصد به «كل المقتضيات العملية والمعرفية والمنهجية ـ القريب منها والبعيد. المشتركة بين المتكلم والمخاطب والمقومة لاستعمال المتكلم لقول من الأقوال بوجه من الوجوه»(1). ولما كان خطاب المثقف العربي موجها نحو متلق عربي ومسلم، وجب على كل متوثب للإبداع مراعاة الجوانب اللغوية والعقدية والمعرفية لهذا المتلقي، عند التفلسف أو النقل أو وضع المفاهيم(2). ولقد كشف طه عبد الرحمن في جل مصنفاته، مستثمرا هذا المفهوم، أوهاما فكرية مترسبة لدى العديد من المفكرين الذين لم يؤصلوا لأعمالهم من داخل مجالهم التداولي، كما عرى زيف

(1) طه، عبد الرحمن: **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الثانية، 2000: 28.

(2) لمزيد من التفصيل حول مفهوم "المجال التداولي" ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث**: 243-272.

النتائج التي توصلوا إليها في أحكامهم عن التراث أو في نقلهم عن الآخرين.

و"**الإبداع الاصطلاحي**"، كما يستفاد من دراسات طه عبد الرحمن، يقصد به "إحداث (أو استحداث) الآليات والكيفيات اللغوية والمنطقية المنتجة لمصطلحات، تستقيم وفق أصول المجال التداولي للمتكلم والمخاطب العربيين وتحقق شرط الإفادة". فلا يقتصر وفقا لهذا التعريف على ما ابتدعه طه عبد الرحمن ابتداء من مصطلحات، بل يشمل كذلك ما وضعه مقابلات لمصطلحات أجنبية، بما يتوافق مع أسس المجال التداولي لغويا وعقديا ومعرفيا. ويستنتج من ذلك:

أ- عدم استقلالية الإبداع الاصطلاحي عن المجال التداولي، وتواشجه مع الخطاب اللغوي والعقدي والمعرفي المشيّد للبناء اللفظي للمصطلح والمؤصل لمعناه المفهومي.

ب- أن الإبداع الاصطلاحي متعلق أساسا بالجانب الآلي المحسوس، أكثر من ارتباطه بالمستوى الفكري المجرد.

ج- أن معيار صلاحية المصطلح هو مدى فائدته الإجرائية في الاشتغال على المضامين، وإقدار المستعمل له على الإبداع، مما ينتج التلازم بين النظر والاستعمال.

وكما سنرى، فقد تميز طه عبد الرحمن كذلك بقدراته في الإبداع الاصطلاحي، وهي صفة مميزة لكل فيلسوف، إذ لا إبداع فلسفيا دون إنتاج لمفاهيم مأصولة متمكنة ومنتجة أو استعارة لمفاهيم منقولة بعد تعديلها حتى تتوافق والمجال التداولي العربي الإسلامي، وهو ما سنحاول بيانه وتقديم نظرة موجزة عنه في هذه الدراسة.

وإضافة إلى هذا المصطلح، ترد مصطلحات أخرى مرادفة له في خطابات الباحثين العرب؛ ونعني بذلك مصطلحي "التوليد الاصطلاحي" و"الوضع الاصطلاحي"، إلا أننا نرى أن "الإبداع الاصطلاحي" أوفى دلالة بمقصود طه عبد الرحمن في درء آفات النقل والتقليد، وأشد تعلقا بمشروعه العام في الاجتهاد والتجديد؛ فـ"التوليد"، وإن كان مصطلحا قديما متداولا في المعاجم العربية وكتب الأدب، إلا أن له استعمالا مخصوصا ذا حمولة

قدحية، يرتبط بالصراع الناشب في بداية العصر العباسي بين التيار الشعري التقليدي وتيار "المولدين" الذين خرجوا عن عمود الشعر الجاهلي. كما أن دلالته المعاصرة لا تفيد معنى "الكلام المحدث"، كما هو وارد عند القدماء، وإنما هو «نوع من التوسع المعجمي الذي يدخل في إطاره كل الوحدات التي يتم الاتفاق على شحنها بمدلول معين في مجال خاص»[1]؛ أي أنه مجرد آلية من جملة آليات أخرى تساهم في بناء المصطلح.

أما مصطلح "الوضع"، فهو مما شاع استعماله بين الدارسين في شتى المعارف حتى صار مبتذلا، لا يستقر على معنى؛ فهو عند علماء الجرح والتعديل يفيد غير ما يفيد لدى المعجميين واللغويين..، كما أنه لا يصل المصطلح بالجانب الاستعمالي، ويقتصر على البناء اللغوي فقط.

لذلك كله، نفضل استخدام مصطلح "الإبداع الاصطلاحي" دون سواه، لما يفيد من معان

(1) فنان، أمينة: «من قضايا توليد المصطلح»، ضمن ندوة **قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية**، إعداد: عز الدين البوشيخي ومحمد الوادي، منشورات جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، سلسلة الندوات: 12، 2000: 1/ 72.

متشابكة ومتعالقة، مثل: التأصيل والإحداث والإفادة والإنتاج..، ولاشتماله على معاني المصطلحات الأخرى أيضا، وإن إلقاء نظرة على ما سيأتي في الكلام عن الإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن سيؤكد إيفاء هذا المصطلح بدلالته، لكن ذلك يتطلب المرور بمسالك شديدة التعقيد والسباحة في لجج بحور، ظلماتها بعضها فوق بعض، لكي تنفتح أبواب الابتكار وينقشع ضباب القلق الاصطلاحي.

وحتى تتميز خصوصية الإبداع الاصطلاحي عند هذا الفيلسوف، سنحرص على استخلاص مواقفه ورؤاه، إن على مستوى النظر، أو على مستوى الممارسة، انطلاقا من تفحص أهم كتبه ومقالاته وحواراته، دون أن ندعي الإحاطة بمنهجه في الإبداع الاصطلاحي إحاطة تامة.

خصوصية النظر الاصطلاحي

1. النظر الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن

إن خصوصية النظر عند طه عبد الرحمن داخلة في مجال اكتشاف رؤاه النظرية، والمبادئ والقواعد التي بناها لتأسيس نظرية مصطلحية تحترم أسس المجال التداولي العربي. وهو جانب وجد عناية من القدماء نبعت من طلبهم الدقة في الألفاظ، وحرصهم على توصيل المعاني بأوجز العبارات، واستقامة الكلام وفق أصول التبليغ العربي السليم. ولا تزال اجتهاداتهم حاضرة بقوة في دراسات المحدثين، فهي مصدر أساسي لكل باحث يحاول استخلاص نظرية مصطلحية عربية، يلجأ إلى تعاريفهم وحدودهم، ويبني عليها نتائجه، أو يتجاوزها وينقض الأسس التي قامت عليها ليبني نموذجه الخاص، ولا يقتصر الأمر فقط على اللغويين وأصحاب المعاجم أمثال الجوهري وابن منظور والفيروزآبادي، بل اهتم بذلك أيضا المناطقة والفلاسفة والأصوليون وغيرهم ممن حاول

استكشاف أبعاد العلاقة بين المفهوم والمصطلح المعبر عنه، كل داخل مجاله، بحيث رصدوا دلالة الألفاظ من زاوية ما وضعت له. لكن ما يستوقف الباحث هو أن الغاية من اهتمام القدماء بالمصطلح لم يكن التوصل من وراء ذلك إلى جهاز نظري بمبادئه وآلياته، وإنما كان في الغالب جهدا تجميعيا وتصنيفيا مهمته التعريف والتحديد، كما لم يقفوا كثيرا عند بيان وسائل الإبداع الاصطلاحي رغم تفوقهم في توليد المصطلحات ووضعها واستعمالها. ولا غرابة في ذلك لأن تفوقهم العلمي والفكري والأدبي أغناهم في الغالب عن استعارة مصطلحات غريبة عن مجالهم التداولي العربي الإسلامي، كما أن قدراتهم الإبداعية كانت آنذاك أكبر من قدرات غيرهم من الأمم المعاصرة لهم.

أما طه عبد الرحمن، فرغم استفادته مما جاء به القدماء إلا أن قاموسه «لا تؤطره فترة زمنية محددة، فلا يرتبط بزمن ابن منظور ومعطياته المعجمية، كما لا يقف عند المعاجم الأخرى التي تعتمد التخصص المعاصر، بل سنجده يمثل اجتهادا

فريدا في بيان الفروق المصطلحية والمفهوماتية»[1].

ويعرف طه **الاصطلاح** بأنه «إطلاق اللفظ على المعنى [الذي] قد يكون من فعل طائفة من الناس بأن يتفق أفرادها جميعا على تخصيص هذا اللفظ بهذا المعنى، أو يكون من فعل فرد واحد بأن يباشر من تلقاء نفسه هذا التخصيص لغرض تبليغي معين»[2].

وللمتأمل في هذا التعريف أن يلاحظ مزاوجة طه بين طريقتين في وضع المصطلح:

- ✓ **الطريقة الجماعية**: باتفاق طائفة من الناس على تخصيص لفظ ما لمعنى واحد.
- ✓ **الطريقة الفردية**: بمباشرة فرد واحد لذلك التخصيص شرط «أن يقبل **التعدي** إلى الغير (...) متى كانت الاعتبارات البيانية التي أخذ بها

---

(1) كروم، أحمد: «التأليف الاجتهادي، قراءة معرفية في "اللسان والميزان" للدكتور طه عبد الرحمن»، **الفكر الإسلامي**، ملحق أسبوعي يصدر عن جريدة **العلم** المغربية، الجمعة 21 ماي 1999: 8.

(2) **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 69.

الواضـع الأول لهذا اللفظ تفضـي بغيره إلى أن يضع نفس اللفظ لنفس المعنى»[1].

ومن الواضـح أن التنبيه على الطريقة الثانية إشارة لطيفة من طه عبد الرحمن إلى أن هذه الطريقة أكثر شيوعا من الأخرى، خصوصا في مجالنا العربي، حيـث يتعـذر إجمـاع المتخصـصـين على إبـداع مصـطلحات موحدة لفظا ومعنى، ناهيك عن عجز المؤسسـات الرسمية، مثل مجمعات اللغة العربية، عن توحيد المصـطلحات إلا فيما ندر. ولا يخفى أيضا تلميح طه إلى إلزامية الأخذ بمصـطلحات الواضـع الأول، إذا كانـت الاعتبارات البيانيـة التي أخذ بها سـليمة وصـحيحة، وهو ما يمنع ذلك التشـرذم الاصـطلاحي والتنافس في وضـع المقابلات الذي استشرى بين الباحثين والكتاب.

ويميز طه عبد الرحمن بين طريقتين في نقل لفظ متـداول من الـدلالـة اللغويـة إلى الـدلالـة الاصطلاحية، فالطريقة الأولى تكون من ابتكار اللغة نفسـها التي وقع فيها هذا النقل، بحيث يكون هذا الوضـع **وضـعا داخليا**، بينما الطريقة الأخرى مقيدة

(1) المرجع السابق: 69.

بـالترجمـة، وتكون بنقـل لفظ متـداول من دلالتـه اللغوية إلى دلالة اصـطلاحية هي من ابتكار لغة غير اللغة نفسـها التي وقع فيها هذا النقل، بحيث يكون هذا الوضع **وضعا خارجيا**[1].

لقد اعتادت الدراسـات المصـطلحية العربية على تناول المصـطلح من حيث هو قيمة، يتحدد مدلولـه بتحديـد موقعـه من النظـام المفهومي، والجدول المصـطلحي الذي يندرج فيه، ومن حيث هو دلالة، يتحدد بطبيعة العلاقة المرجعية. أما طه عبد الرحمن، فإن إبداعه للمصـطلحات يتم من خلال التمييز بين مستويات ثلاثة تدخل في تكوينه:

1) المسـتوى المُعجمي أو العرفي: ويتنـاول المصـطلح من حيث هو علامة، ينتمي إلى لغة طبيعية وله مدلول متعارف عليه.
2) المسـتوى الدَّلالي: ويهتم بـالمصـطلح من حيث هو دلالة، وتعالج فيه علاقة المصطلح بالمفهوم الذي يدل عليه.
3) المسـتوى التَّـداولي: ويتعـامـل فيـه مع المصـطلح من حيث هو محلٌّ للتأويل من

(1) نفسه: 227.

لدن المتلقي، وتضبط فيه العلاقات القائمة بين المصطلح ومجاله التداولي.

فإذا اختل بناء المصطلح، ونفر منه السامع، وعسر إدراك معناه عليه، فإن ذلك يرجع ـ بلا شك ـ إلى غياب أحد المستويات السابقة عن ذهن الواضع، فينتج عن ذلك قلق في التبليغ لا يطيقه الناطق العربي.

وتجاهل المستوى التداولي بالخصوص، أهمُّ سبب للجمود الطويل للمفهوم العربي، لأن مدلولات المصطلحات لا تستقيم ما لم يرجع المنشئ إلى الأصول التفاعلية والاستعمالية التي يتوسل بها المنتسبون إلى المجال التداولي عادة في الخطاب، كما أن هذا المستوى متضمن للمستويين السابقين، وحاكم عليهما[1]، إذ بينها علاقة "استغراق" أو "تضمن أقوى"، فـ "الدلالة" أوسع من "المعجم" إذ تزيد عليه بعنصر المدلول، و"التداول" أوسع من

(1) ينظر: عزام، محمد المصطفى: «مصطلح "العقل" بين الفلسفة والتصوف»، ضمن ندوة **المصطلح في الفلسفة والعلوم الإنسانية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 42، الطبعة 1، 1995: 24.

"الدلالة" إذ يزيد عليها بعنصر الناطق[1]، ولا سبيل إلى الإبداع ما لم يتغلغل المبدع في المجال التداولي الخاص به، وما لم تكن مصطلحاته شديدة الصلة بأسس المجال اللغوية ومتطبعة بدلائله الاعتقادية، ومراعية لقيمه المعرفية والتصورية.

وتتداخل في الأسس اللغوية اعتبارات مقامية كثيرة، منها ذات المتكلم، وزمن الكلام ومكانه، وهذه العناصر الإحالية الثلاثة غير كافية، فلا بد من أن تستند إلى الاعتقادات والأحكام التي تكونت للمجال التداولي الخاص بالواضع عن الأنفس والآفاق[2]؛ إذ «الغالب علينا حفظ المتعارف عليه من الافتراضات والتوقعات عن العالم، بحيث كلما تلقينا قولا خارج مقامه، بادرنا إلى تأويله بالوجه الذي نستثمر به هذه الاعتقادات (...)، [التي] تنزل

(1) ينظر: «اللسانيات والمنطق والفلسفة»، مرجع سابق: 121.

(2) ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 91-92.

منزلة مقام مضمَر يحدد المعنى الذي نستخرجه من هذا المقام»[1].

ومن مميزات طه، التي تبين خصوصيته، تحكُّم خلفيته الفلسفية في نظرته الاصطلاحية، مما يفرض على الباحث في آرائه التمييز بين ما هو خاص بالمجال الفلسفي، وما هو عام وصالح للتطبيق في المجالات المعرفية الأخرى؛ فهو يرى «أن للفيلسوف تقنية خاصة في الاصطلاح على مفاهيمه والاشتغال بها، تقنية لا بد من الإحاطة بدقائق آلياتها لكل من أراد أن يقتدر على إنشاء مفاهيمه واستثمارها من غير ما نقل ولا تقليد»[2]؛ ولذلك لا يميز طه عبد الرحمن، على وجه العموم، بين "**المفهوم الفلسفي**" و"**المصطلح الفلسفي**"، فهما عنده بمعنى واحد، وإن كان واعيا بانصراف ذهن المتلقي من لفظ "**المصطلح**"، على خلاف لفظ "**المفهوم**"، إلى جانب الدلالة الاصطلاحية الخاصة[3]. كما أن طه

---

(1) نفسه: 93.

(2) طه، عبد الرحمن: **حوارات من أجل المستقبل**، سلسلة كتاب الجيب، العدد 13، منشورات جريدة الزمن، الرباط، أبريل 2000: 81.

(3) **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 14 هامش 4.

يميز بين "المفهوم" و"المدلول الاصطلاحي"، فهذا الأخير مدلول مخصوص يكون بمثابة تعريف يميز المفهوم عن غيره، وهذا يفيد أن "المفهوم" مدرك تصوري معنوي مستقر في الذهن، يعبر عنه بلفظ مخصوص، ويحدد انطلاقا من مدلول اصطلاحي متفق عليه؛ لكن ما هي المحددات التي تضبط عناصر هذا المفهوم؟ وما هي مستويات العلاقة بينها؟

لقد نهض طه عبد الرحمن بعبء الجواب عن هذه الأسئلة، فخَصَّصَ الجزء الثاني من مشروعه "فقه الفلسفة" لهذا الجانب؛ فكان مصنفه "القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل" تجديدا منهجيا ومعرفيا على مستوى تحديد تلك العلاقة وضبطها نظريا وآليا من خلال تقييدات وضوابط ومبادئ أساسية.

وأول شيء يظهر خصوصيته في النظر الاصطلاحي في هذا الكتاب تمييزه بين مستويين لغويين يضبطان العلاقة بين عناصر المفهوم:

1 ــ **مستوى العبارة**: وحدُّ العبارة الإجمالي «هو أنها القول الذي تُبَيِّن بنيتُه **الظاهرة المعنى**

الذي أريد منه»[1] ، وما يمثل الجانب العباري من المفهوم الفلسفي هو دلالة «لفظه على المعنى الذي وضع له في الأصل ، فتكون هذه الدلالة دلالة حقيقية ، أو قل حرفية»[2] ، أي أن هذا المستوى هو الجانب الحقيقي والمحكم والمصرح به من المفهوم الفلسفي[3] ، واستنبط طه من ذلك أن الجانب العباري يمكن أن يشترك فيه الفلاسفة جميعا مهما تعددت مجالاتهم التداولية ، وكلما كان القول أكثر عبارية وأدنى إشارية إلا ودخل ضمن الجانب الاصطلاحي ، وما دام الأمر كذلك فإن العنصر الاصطلاحي من المفهوم هو الذي يورثه العمومية والشمول[4].

ونتيجة ذلك أن يكون الاصطلاح عند طه متعلقا باللفظ دون المعنى ، ومرتبطا بالدلالة المتواضعة والمتعارفة بين المتكلمين ، وإن كان يظهر لنا أن هذا الفصل إجرائي فقط ، إذا أخذنا بعين

(1) المرجع السابق: 68.

(2) نفسه: 130.

(3) حوارات من أجل المستقبل: 82.

(4) فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل: 127-128.

الاعتبار عدم تمييزه ، من حيث الاستعمال ، بين عبارتي "المفهوم الفلسفي" و"المصطلح الفلسفي".

وتتجلى أهمية هذا الجانب العباري في أنه كلما كان المجال المعرفي الذي ينتسب إليه المفهوم أكثر عبارية وأقل إشارية كلما طلب أسباب التصور الصناعي وتوسل بها ؛ ومثال ذلك المصطلحات العلمية التي يحرص واضعوها على الاحتفاظ قدر المستطاع بدلالة اللفظ الحرفية ، أما إذا كان المفهوم أقل عبارية وأكثر إشارية ، كالمفاهيم الأدبية ، فإن الباحث مضطر إلى طلب أسباب الانفهام التداولي والتوسل بها لدراستها ، وانطلاقا من ذلك ، لا يمكن التعامل مع المصطلح إلا في نطاق المجال المعرفي الذي ينتمي إليه ، وإغفال هذا الجانب من الباحثين والمهتمين هو السبب المباشر ، في نظرنا ، لما يسمى بـ "أزمة المصطلح".

2 ــ مستوى الإشارة: وحدُّ الإشارة الإجمالي «هو أنها القول الذي تُبَيِّن بنيتُه **غير الظاهرة** أو قل **بنيتُه المقدَّرة** المعنى الذي أريد منه»[1] ، وما يمثل الجانب الإشاري من المفهوم الفلسفي هو ما يقابل

(1) المرجع السابق: 73.

الدلالة الحقيقية من حيث الرتبة ، وهي الدلالة الإضمارية ؛ ويعني بها طه «الإشارات التي تحصل من الاختصارات المختلفة في القول على أساس وجود الاشتراك بين الملقي والمتلقي في أصول تداولية مخصوصة وحصول استثمارهما المشترك لسياق هذا القول ومقامه»(1).

وحضور مفهوم المجال التداولي واضح في هذا التحديد ؛ إذ «لما كان [الفيلسوف] يضع مفهومه ويشتغل به ضمن لغة طبيعية خاصة ، وليس ضمن لغة عامة ، وانطلاقا من مجال تداولي محدد (...)، فلا بد أن تصحب وضعه لهذا المفهوم واشتغاله به اعتبارات دلالية وبنيوية مختلفة ويتبع فيها مسالك مضمرة تنعكس فيها أعراض اللغة التي يتكلمها وأسباب المجال الذي ينتمي إليه»(2).

وهذا الربط بين إبداع المفاهيم والتجربة الذاتية الخاصة لواضعها مما فات على الباحثين الانتباه إليه ، خصوصا في ترجمتهم لمصطلحات الآخرين ، ظنا منهم أن الجانب الاصطلاحي (أي

---

(1) نفسه : 130.

(2) نفسه : 132.

الدلالة الحرفية) كاف لنقل المفهوم ، مما يدفع ـ عند دراسة أي مصطلح ـ إلى البحث عن أسباب التفاعل بين المعاني الأصلية للألفاظ والمعاني المضمرة التي يمتاحها الواضع من مجاله التداولي ، عن وعي أو عن غير وعي ، ويكشف عن أسرار التوجيه التي تؤثر فيه ، وتدل على الوجوه التي وقع بها الإنتاج والإبداع.

ولهذا الاعتبار ، فإن الدلالة الاصطلاحية متعلقة بالألفاظ تعلقا مباشرا ، من غير ضرورة للتوسط ، أما الدلالة الإضمارية فتحتاج إلى تتبع القصد التكلمي للمتكلم ، وهو ما يفرض الالتجاء إلى مجاله التداولي ، لأن الجانب الإشاري الذي يتأثر به واضع المصطلح أو مستعمله ، يتعلق بالمضمرات ، وهي معان غير مصرح بها إما احترازا عن التطويل ، أو قصدا إلى الإيجاز ، أو لعلم المخاطب بالمضمر ، أو قصدا إلى التدليس(1).

والجانب الإشاري عنصر غير اصطلاحي يبرز خصوصية كل فيلسوف عند اختراع المفاهيم وتوليد المصطلحات ، ويتكامل مع الجانب الاصطلاحي

---

(1) طه عبد الرحمن: **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي** ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء-بيروت ، الطبعة الأولى ، 1998: 150-151.

للمفهوم ، إذ «يقوم بوصل جانبه العباري بالمميزات التداولية لواضعه أو مستثمره ، بحيث تزدوج فيه خصوصية الإشارة مع عمومية العبارة»[1] ، وهذه الوظيفة التي يقوم بها الجانب الإشاري هي ما أطلق عليه طه عبد الرحمن مصطلح "التأثيل" ؛ وحدُّه «تزويد الجانب الاصطلاحي منه [أي من المفهوم] بالمضمرات التي تربطه بالمجال التداولي لواضعه أو مستثمره»[2] ، والتأثيل كالتأصيل يدل على الوصل بالأصل ، إلا أن طه فضله على غيره لدلالته أيضا على معاني الإكثار والتنمية ، ولكثرة استعمال "التأصيل" حتى غدا مبتذلا[3].

ويقسم طه عبد الرحمن التأثيل إلى قسمين:

1) التأثيل المضموني:

ويهم الدلالات المضمرة التي تفيد في الاستشكال الفلسفي للمفهوم[4] ، وتتعلق بالجانب العرفي والمتداول للقول ؛ بحيث يلجأ الواضع إلى

(1) فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل: 128.
(2) المرجع السابق: 131.
(3) نفسه: 131.
(4) حوارات من أجل المستقبل: 82.

استثمار الدلالات والاستعمالات السابقة للفظ ، وهو أقسام:

(أ) التأثيل اللغوي:

أو التأثيليات أو علم التأثيل اللغوي Etymologie وهو «العلم الذي ينظر في أصول المعاني وأزمانها وأطوارها أو ، إن شئت قلت ، تاريخها»[1] ، وقد استوحى طه هذه الإجرائية من ممارسات العرب الاصطلاحية ، وتمييزهم بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي ، بما يؤكد وجود تلك الدلالات المضمرة المشار إليها آنفا. وفائدة هذا التأثيل استشكالية ؛ فهو معيار للحكم على اجتهادات الواضعين ، بالسلب أو بالإيجاب ، في نقل المفاهيم أو إبداعها ، فيُنظَر إلى مدى رجوعهم إلى الدلالة السابقة للفظ ، وهل استفادوا من جميع سماته العامة ، أم لم يعيروها أهمية[2].

(ب) التأثيل الاستعمالي:

إذ لا يكفي تصور الدلالة الاصطلاحية للفظ دون مراعاة استعمالاته السابقة ، وذلك بالانتباه إلى

(1) فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل: 134-135.
(2) المرجع السابق: 136.

سياقاته ومقاماته التداولية، وهو أمر غاب عن بال البلاغيين القدماء، رغم عنايتهم بتأثير القرائن السياقية في الكلام، لعدم تمييزهم بين مراتب اللفظ في الاستعمال، فمنه ما يرتقي إلى مرتبة الاصطلاح الصناعي، ومنه ما يبقى قيد الاستعمال العادي[1].

(ج) التأثيل النقلي:

وهو «**وضع الفيلسوف لمفاهيمه واستثمارها بناء على الدلالات والاستعمالات الحسية، ناقلا لها من دائرة المحسوس إلى دائرة المعقول**»[2]، وذلك ما يتناقض والمقصد التجريدي للفيلسوف، فتجده ينكر هذا التأثيل، ويتستر عليه، ويعمد إلى الفصل بين مفاهيمه العقلية ومقابلاتها الحسية، والحال أن الكثير من المفاهيم الفلسفية مأخوذة من دوائر

(1) نفسه: 138.

(2) نفسه: 141.

المحسوسات، مثل دائرة الإدراك البصري ودائرة الإدراك اللمسي[1].

2) التأثيل البنيوي:

ويهم البنيات المضمرة للمفهوم التي تفيد في الاستدلال المنطقي به وعليه[2]، وهو أقسام:

(أ) التأثيل الاشتقاقي:

وهو «**الاستدلال في بيان مدلوله** [أي المفهوم] **الاصطلاحي إلى المضمرات اللازمة عن صيغته الصرفية بما يجعله مستوفيا لشرط التداول اللغوي للمشتغلين به وينمي قوته الاستدلالية على مقتضى التشقيق**»[3].

(ب) التأثيل التقابلي:

وهو «**الاستناد في بيان مدلوله** [أي المفهوم] **الاصطلاحي إلى المضمرات غير المباشرة اللازمة عن توسط نظائره، أضدادا كانت أو أمثالا، توسطا**

(1) نفسه: 141-142.

(2) حوارات من أجل المستقبل: 82.

(3) فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل: 145. والتسويد في جميع النصوص المستشهد بها من طه عبد الرحمن.

يقوم بشرائط التداول اللغوي والمعرفي للمشتغلين به وينمي به قوته الاستدلالية التشقيقية»[1].

(ج) التأثيل الاحتقالي (أو الحقلي):

وحدُّه هو «**تزويده [المفهوم] بحقل مفهومي يضرب نطاقا على مفاهيم مخصوصة يَنتج بعضها من بعض بعلاقات استدلالية مضمرة على مقتضى شرط التداول المعرفي للمشتغلين بهذا المفهوم**»[2].

وتبقى الإشارة إلى أن الأصل في إبداع المفهوم الفلسفي، عند طه عبد الرحمن، هو التوسل بالمضمون الإشاري في تقرير المضمون العباري، إلا أن يدل الدليل على خلاف ذلك[3].

ويتبين مما سبق أن الإشارية والعبارية عنصران أساسيان عند تناول أي مصطلح، كيفما كان المجال المعرفي الذي ينتمي إليه، فلا تنحصر فائدتهما في الخطاب الفلسفي فقط، بل يتعديان إلى غيره من الخطابات الأدبية والعلمية والفكرية،

---

(1) نفسه: 150.

(2) نفسه: 156.

(3) حوارات من أجل المستقبل: 82.

بحيث يضعهما الواضع أو الدارس أمام ناظريه، مما يقوي صلته بمجاله التداولي، ويغني مفاهيمه بفوائد تزيد من قوتها الاستعمالية، وترفع عنها غبش التشويش والاضطراب، ويستطيب المتلقي التعامل بها، والإنتاج منها.

2. مبادئ الإبداع الاصطلاحي

2. 1. مبادئ دلالية

لقد حظي موضوع الدلالة باهتمام كبير لدى المشتغلين بالمصطلحية عموما، والواضح أن الأقرب إلى حقيقتها، من خلال التقسيم السابق، هو أنها نسبة مخصوصة بين الدال والمدلول يدرك من خلالها المعنى المقصود، ومن ثمَّ فإن المبادئ الدلالية هي القواعد والخصائص التي تحدد أوجه صحة العلاقة بين السمات الدلالية المكونة لمدلول المصطلح، وقد أشار طه عبد الرحمن عبد الرحمن إلى بعضها، في حين استنتجنا البعض الآخر من ممارسته في إبداع المصطلحات. ولا بد من التنبيه إلى أن الفروق بين ما هو دلالي وما هو تداولي،

تتلاشـــى وتنمحي أحيانا ، حتى لا نكاد نميز بينها إلا بصعوبة شديدة.

أ- **مبدأ الفصاحة**

مبدأ الفصـــاحة في إبداع المصــطلحات قائم على رفع القلق التبليغي عن اللفظ المستخدم للدلالة على مفهوم محدد ، ولذلك لا بد من أن يراعي الواضع أمرين اثنين:

- مطابقة اللفظ للمعنى ، حتى لا يتســع دونه أو يضيق عنه باعتبار الدلالة.

- مناســبة المعنى للفظ ، حتى لا ينفر عنه أو يقلق باعتبار الاستعمال[1].

ب- **مبدأ الإحكام**

مقتضـــى ذلك أن يفيد المصـــطلح المحددة أوصـــافه ، في اســتعمالاته المختلفة ، وفي جميع المواقع التي يرد فيها ، معنى مشتركا وقريبا لا واسطة فيه ، ومســتقرا لا تغير معه ، ويتضـــمن هذا المبدأ عنصـرين دلاليين: "التواطؤ" و"القرب" ، وعنصـر تداولي ثالث هو "الاستقرار"[2].

---

(1) تجديد المنهج في تقويم التراث: 392.

(2) ينظر: فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل: 69.

ج- **مبدأ التواطؤ**

وهو عنصر داخل في المبدأ السابق ، وحكمه أن يدل المصــطلح في كل مواقعه من الكلام ، وعلى مختلف آحاده من الوقائع على معنى واحد بعينه ، وليس المقصــود به موافقة بعض المتكلمين للبعض في إطلاق اسـم على مســماه ، وإنما يعني به طه عبد الرحمن عبد الرحمن حفظ المعنى نفســه للمصــطلح في جميع اســتعمالاته ، أو بإيجاز ، وحدة المصــطلح دلاليا ، وهو ما قد يجنبنا مشكلة المشترك اللفظي[1].

د- **مبدأ القرب الدلالي**

وهو عنصر داخل في مبدأ الإحكام ، ومقتضى هذا المبدأ اســتغناء المصــطلح بذاته عن الحاجة إلى التوســل بغيره حتى ينتقل المعنى إلى ذهن المتلقي مبـاشــرة ، وليس المقصــود به مـا يفيـده مدلوله الأخص ، أي سهولة المأخذ وسبق المعنى إلى الفهم ، وإنما مدلوله الأعم الذي يفيد "الوصــول إلى الشــيء من غير واسطة"[2].

---

(1) نفسه: 69-70.

(2) نفسه: 70.

وينافي هذا المبدأ ما جرت به عادة الكتاب والباحثين من استعمال المصطلحات في صورة تركيبية تفيد المقابلة بمعنى الموافقة بين اللفظين المركبين للمصطلح الواحد، وهو ما يفسر أيضا غياب هذه الطريقة في ممارسة طه عبد الرحمن الاصطلاحية.

ه- مبدأ الانفهام

وقد اشتق طه عبد الرحمن عبد الرحمن هذا المصطلح من "الفهم" على وزن "الانفعال" ليطلقه على مبدأ أساسي ومركزي في خلق المصطلحات، ومقتضاه تحقق فعل الإفهام في ذهن المتلقي متى اقترن المفهوم بصيغته اللفظية، فلا يصير في حاجة إلى واسطة تدله على مفهوم المصطلح، ودون أن يحتاج إلى السياق من أجل أن يتحصل لديه الفهم[1]، وليس المقصود به مجرد حصول الإدراك العقلي، وإنما حصول المفهوم من اللفظ[2]، وهو مقترن بمبدأ تداولي هو "الانتساب".

---

(1) نفسه: 120-121.

(2) نفسه: 64.

و- مبدأ الاتصال الدلالي

وهو تعلق السمات الدلالية للمصطلح بعضها ببعض وانتظامها في بنى مترابطة في ما بينها ومتراكبة بعضها على بعض، حتى إذا ما دخل تغيير على إحدى السمات الدلالية تداعت له السمات الأخرى بما يتناسب ويتكامل مع هذا التغيير[1]، فتصبح بينها علاقات انعكاس وتجاور كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا.

ز- مبدأ الانتساق

وقد اشتقه طه عبد الرحمن عبد الرحمن من "الاتساق" على وزن "الانفعال" للدلالة على قبول اللفظ الدخول في علاقات نسقية مع صنف معين من الألفاظ، ولا يقبل الدخول مع غيرها، بحيث يقبل أن يُستبدَل مكانه ضرب مخصوص من الألفاظ ويأبى هذا الاستبدال مع ضربٍ غيره[2]، وهو ما يزيد مبدأ الاتصال الدلالي بين السمات العامة للمصطلح رسوخا وقيمة.

---

(1) نفسه: 234..

(2) نفسه.

2. 2. مبادئ تداولية

وهي جملة من المبادئ اللغوية والعقدية والمعرفية التي يأخذ بها طه عبد الرحمن ، أو يدعو إلى اتباعها واستثمارها في إنشاء المصطلحات ، فيتمسك الواضع بالقواعد المتعارف عليها في وسط مجاله التداولي.

إنها ، باختصار ، المبادئ التي توثق الصلة بين المصطلح والمتلفظين به وبين المؤولين المستقبلين له ، فيتبادر إلى الأفهام مدلوله من غير مشقة أو حاجة إلى إجهاد العقل ، ويتقبلها سمع المتلقي من غير نفور ولا اضطراب.

ويتساوى في ذلك الوضعان الداخلي والخارجي للمصطلح ، بل يزداد الأمر أهمية عند نقل المصطلح من مجال تداولي أجنبي إلى مجال جديد ، وقد حدد محمد المصطفى عزام لذلك شروطا ثلاثة هي[1]:

- أن يكون مدلول المصطلح الأجنبي جديدا على أهل اللغة المترجم بها أو يحتوي عناصر

(1) «مصطلح "العقل" بين الفلسفة والتصوف» ، مرجع سابق: 23.

فكرية جديدة تنضاف إلى مدلول المصطلح المترجم به.
- أن تتماثل الحقول الدلالية بين اللفظين: المترجم به والمترجم.
- أن يتقارب المجالان التداوليان للمصطلحين.

ومن الآفات التي تنتج عن عدم اعتبار هذه المبادئ التداولية:

- **الصيغ غير المألوفة:** من قبيل ما نجده عند الفلاسفة المسلمين من تراكيب لا تستقيم وأصول الممارسة اللغوية العربية ، مثل "يقال على" أو "يحمل على" جريا على عادة اليونان في الخطاب.
- **الالتباس الدلالي:** فيتشوش الإدراك عند المتلقي ، ومثال ذلك استخدام الفلاسفة القدماء لمصطلح "الحيوان" نقلا عن اليونان بدلا من مصطلح "الحي".
- **المعاني غير المعتادة:** حين لا يتبادر المعنى المقصود من المصطلح إلى ذهن المتلقي إلا بعد الاستعانة بوسائط أخرى أو شروح وتعليقات ، كان من الممكن تفاديها لو لم

يترجم حرفيا تحصيليا ، ومن ذلك استعمال فلاسفة المسلمين لمصطلحات "المحصَّل" و"غير المحصَّل" بدلا من "المعرفة" و"النكرة"[1].

- **التهويل من الألفاظ:** وهو إيراد المصطلح الأجنبي في صيغته الأصلية ، حتى يستعظمها المخاطب بالنظر إلى المقتضيات المعرفية لمجال التداول[2] ، من قبيل استعمال الفلاسفة المسلمين لمصطلح "سلجسموس" بدلا من لفظ "الجامعة"[3].

وسنشير فيما يلي إلى أهم تلك المبادئ التي تمكَّنَّا من جمعها من مصنفات طه عبد الرحمن ، أو استنبطناها من ممارسته الاصطلاحية:

أ- **مبدأ الانتساب**

ويشكل هذا المبدأ مع مبدأ "الانفهام" الدلالي حجر الرحى في النظرية الاصطلاحية عند طه عبد الرحمن ، ومقتضاه احترام واضع المصطلح

---

(1) ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث: 335.

(2) نفسه: 285.

(3) نفسه: 335.

لمقتضيات المجال التداولي الذي ينتمي إليه في إبداع المصطلح[1].

وهذا المبدأ هو ما عرفه القدماء بحمل الخطاب على معهود العرب في التخاطب ، وهو من أبرز المفاهيم تداولا واستعمالا بين علماء أصول الفقه ، ومن أكثرهم استعمالا له أبو إسحاق الشاطبي ، خاصة في الجزء الثاني من "الموافقات" ، وابن حزم الظاهري في "الفصل بين الملل والأهواء والنحل" ، وإن كان الغالب عليهم قصره على جانب اللغة فقط ، لكنه ، بكل تأكيد ، مفهوم إجرائي يحمل دلالة عميقة في سريان التخاطب والتفاهم والتواصل وتوجيهه.

ب- **مبدأ الاستقرار**

استقرَّ في اللغة: ثبت ، وسكن[2] ، واستقرار المصطلح هو انصرافه إلى مفهوم ثابت واحد لا يتغير بتغير قيمته الاستعمالية أو صلاحيته الاستدلالية ، ويتعلق هذا المبدأ بالجانب العباري للمفهوم ، إذ إن

---

(1) ينظر: فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل: 121.

(2) القاموس المحيط، مادة (قرر): 415.

أي تشكيك في مدلوله إنما يزيل عنه صلاحيته ولا يزيل عنه عباريته ، أي أن المعنى العباري للمصطلح واحد معين لا يتوسط غيره ولا يتقلب شأنه[1] ،

ويتناغم هذا المبدأ التداولي مع المبدأين الدلاليين: "التواطؤ" و"القرب" لتشكل في ما بينها مبدأ الإحكام الدلالي السابق ذكره.

ج- **مبدأ القرب التداولي**

إذا كان مبدأ "القرب الدلالي" يفيد "الوصول إلى الشيء من غير واسطة" ، كما سبقت الإشارة ، فإن مبدأ "القرب التداولي" يحيل على خاصية استعمالية للمصطلح ، تتمثل في قربه إلى أذهان المتلقين بما يجعله حيا في قلوبهم ، فهذا القرب لا يرجع إلى خاصية داخلية في المصطلح ، وإنما لصلته بما هو متعارف عليه بينهم ، بوعي أو بغير وعي[2].

د- **مبدأ التراكم**

إن المصطلح ، من حيث هو لفظ ، هو جزء من تراث تاريخي ثقافي لمجال تداوله ، ومن ثم فإن مدلولاته المختلفة تتراكم على شاكلة طبقات متراكبة:

---

(1) فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل: 70.

(2) نفسه: 98.

- طبقة المدلولات الاشتقاقية ، وهي عبارة عن المقولات الجامعة التي نقشت في أذهان الخاصة والعامة.
- طبقة المدلولات اللغوية ، وهي عبارة عن المعارف المكتسبة التي ترسبت وترسخت في عقول الجمهور.
- طبقة المدلولات الاصطلاحية ، وهي عبارة عن المعارف الناشئة التي حصَّلها الخواص والتي قد تصير ، بعد أمد قصير ، من نصيب الجمهور نفسه.

فيتبين من ذلك ضرورة مراعاة التقلبات المتراكمة التي مر بها المصطلح عند الرغبة في استعماله للدلالة على معنى جديد[1].

هـ- **مبدأ التفعيل**

وهو أن يؤسس الواضع أو المقرب المدلول الاصطلاحي للمصطلح على المدلول اللغوي للفظ لكي يستمد من هذا الأخير الأسباب الدلالية والاستدلالية التي تدخله في سياق الممارسة التداولية ، ويزوده برصيد عملي راسخ ، حتى إذا تلقاه

---

(1) نفسه: 236.

المخاطب ، وجد الطريق ممهدة للدخول في العمل به من غير عناء في تصور مضمونه[1].

3. اعتبارات نظرية

وخلاصة القول ، إن من فاته اعتبار هذه المبادئ الدلالية والتداولية ، ولم يضعها نصب عينيه ، أفسد التوسل بآليات أخرى هي من صميم العربية ، لكنها تصير مقطوعة عن المجال التداولي العربي ، وتتعارض مع المعايير التداولية التي استقر بها التخاطب بين المتكلمين ، ومتى ما وقع ذلك ، أخلَّ الواضع بقيم المجال الأصيلة ، وأدرك عقم مصطلحاته عن الإفادة والنفع.

وكل ما سبق يبرز خصوصية طه عبد الرحمن في النظر الاصطلاحي ، مقارنة بغيره من المهمومين بإشكالية المصطلح ، فلم يهتم لا بإحصاء المصطلحات ، ولا بتصنيفها ، ولم يرصد التطورات التاريخية لعلم المصطلح Terminologie ، عربيا أو غربيا ، ولم يستوح منهجه من الآخرين ، كما لم يسع إلى الجمع بين مناهج متعددة ، وصفية أو تاريخية ،

(1) ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث: 288.

بل هو ، كما لاحظنا ، يستنبط منهجا خاصا موافقا للمجال التداولي العربي ، بجهد فردي وابتكار ذاتي ، لا يقلد غيره ، وإن كان يعترف بالفضل لأهله ، كما أن أهم ميزة نظرية لديه هي انتباهه إلى المستوى التداولي في إنتاج المصطلحات وإبداع المفاهيم ، والربط بين هذا المستوى والمستويين المعجمي والدلالي ، مما مكنه في الأخير من وضع جهاز متين نظريا ، ومبني آليا وقوي وظيفيا.

ولا تكمن قوة المصطلح عند طه عبد الرحمن في قوته الدلالية وفائدته التداولية فقط ، بل لا بد من أن يقترن المصطلح بإنتاجية تحدث تأثيرها لدى المتلقي ، بحيث يكون من ثمار النظر في المصطلح التخلق بأفعال سلوكية ؛ إذ إن كل معرفة عقلية نافعة ، لا بد أن تنتقل من مستوى مجرد التمييز النظري إلى مستوى التخلق السلوكي بها. وبفضل هذا التخلق تنفذ إليها المعاني اللطيفة والقيم الروحية ، فتقيها مساوئ التنظير الجاف والتسييس الضار ، وتمدها بأسباب العمل المسدد والتأنيس المتبصر.

ومن المعروف أن تشارلز بيرس، مؤسس الاتجاه المنطقي التداولي، قد جعل صدق الفكرة يتمثل في إمكانيات العمل الكامنة فيها، وفي المشروعات العملية التي يمكن أن تؤدي إليها في سلوك الإنسان[1]، وطه عبد الرحمن يؤمن بهذا الرأي؛ إذ يرى أنه من الضروري وصل المصطلح بخصائص سياق الكلام ومقتضيات المقام، وربطه بملابسات المحيط الاجتماعي والثقافي، فلا يكتفي بحمل مدلولات مجردة[2]. ولو تأملنا في الكثير من مصطلحات طه عبد الرحمن لوجدناها لا تنفك عن الاقتران بهذا الجانب العملي السلوكي. ولا يقتصر الأمر فقط على كتاباته الأخلاقية، بل يتعداها إلى جل المعارف والعلوم التي يشتغل عليها؛ ومثال ذلك مصطلح "**التزكية**"؛ فقد فضل استخدام هذا المصطلح في علم الاقتصاد بديلا لمصطلح "التنمية"، لأصالة مصطلح "التزكية" ولأنه يحمل المعنيين المادي والمعنوي في آن واحد، وهو كذلك

(1) رافع أحمد، سماح: **المذاهب الفلسفية المعاصرة**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1973: 49-53.

(2) **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 236..

معيار تصنيفي له فائدة إجرائية من الناحية العلمية، وفائدة مادية من الناحية العملية السلوكية[1]؛ وآية ذلك أن هذا المصطلح يرتبط من جهة بمفهوم الزكاة الإسلامية التي تطهر مال الإنسان، ومتعلق من جهة أخرى بتزكية النفس كما أكد عليها الأخلاقيون والمتصوفة المسلمون وكما جاء في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا، وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾ [الشمس: 9-10].

ومثال ذلك أيضا مصطلحات "**الجحود**" و"**الخمود**" و"**التهوين**" و"**التهويل**" وغيرها كثير من المصطلحات التي لها حمولة أخلاقية واضحة، وقد وردت عنه في شتى مصنفاته. ويقوم هذا التوجيه السلوكي الأخلاقي على الأصل العقدي من أصول المجال التداولي من خلال النظر في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والتوفيق بين المصطلحات الجديدة والسمات الدلالية التي حملتها في أصولها العقدية، حتى تصير مشدودة إليها بأسباب ومستمدة مشروعيتها منها.

(1) طه، عبد الرحمن: «روح العولمة وأخلاق المستقبل»، إعداد: عبد الفتاح المنطري، جريدة **الإشارة**، ع. 14، السنة الثانية، شوال 1421هـ/ يناير 2001م.

ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن ممارسة طه عبد الرحمن الاصطلاحية ، قد جعلتنا نستنتج أن "التوسع الدلالي" للمصطلح الواحد لا يُعَدُّ بالنسبة إليه مشكلة ، فرغم أن العديد من الباحثين يعده عاملا سلبيا في الحقل المعرفي الذي يسعى أهله إلى تخصيص المصطلح بمفهوم وحيد في إطار ما يدعى "التضييق الدلالي" ، فإننا نجد طه عبد الرحمن ، عند حديثه عن دلالة لفظ "العقل" في الممارسة الفكرية الإسلامية ، يدعونا إلى عدم التعجب من اجتماع معنيين ، أحدهما أصيل والآخر دخيل ، في تحديد دلالة لفظ "العقل" ، «لأن هذا الاجتماع يكاد يكون ظاهرة من الظواهر الثقافية التي اتصف بها الفكر الإسلامي العربي ، إذ يجري على كثير من المصطلحات والمقولات العربية»[1].

ولا نكتفي بهذا النص دليلا على هذا الاستنتاج ، بل إن الممارسة الاصطلاحية لطه عبد الرحمن تقوم حجة على صحة هذا الرأي ؛ فقد اختار في مناسبات كثيرة اللفظ نفسه ليدل به على مفاهيم مختلفة ، ولكن في سياقات معرفية مختلفة ، لاسيما

(1) العمل الديني وتجديد العقل: 19.

إذا كان المصطلح (الدال) مشتركا بين تخصصات معرفية مختلفة ، مع اختلاف في المفهوم (المدلول) ؛ ومثال ذلك مصطلح "الانتساق" ؛ فقد وظفه للدلالة على استعداد اللفظ الدخول في علاقات نسقية مع نوع خاص من الألفاظ دون غيرها ، كما يقبل الاستبدال مع ألفاظ دون أخرى ، بحيث يقبل أن يُستبدَل مكانه ضرب مخصوص من الألفاظ ويأبى هذا الاستبدال مع ضربٍ غيره[1]. ويرد "الانتساق" كذلك بمعنى آخر عنده ؛ وهو أن تتولى الإمكانات تصحيح بعضها البعض طلبا للاندماج فيما بينها[2].

واستعمال المصطلح نفسه للتعبير عن مفهومين مختلفين ، رغم التقارب الدلالي بينهما في المعنى ، يؤكد عدم اعتبار طه عبد الرحمن "التوسع الدلالي" للمصطلحات أو المشترك اللفظي عائقا ذا أهمية. والظاهر أن العلة في ذلك ترجع ، حسب استقرائنا ، إلى سببين:

(1) ينظر: فقه الفلسفة: 2.القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل: 234.
(2) ينظر: طه ، عبد الرحمن: سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء-بيروت ، الطبعة الأولى ، 1999: 117.

- الأول: هو أن طه يرى أن الباحث أو الواضع إذا قام بتحديد المصطلح الذي يريد استعماله في كل مرة، وحدد أوصافه الإجرائية تحديدا كاملا، ثم استخدمه وفق ما أتى به من ضوابط وتحديدات، فإن ممارسته سليمة وصحيحة[1].
- والسبب الآخر، يرجع إلى ما سلفت الإشارة إليه من أن للفظ جانبين اثنين: عباري هو المضمون الموضوع له في الأصل والذي هو جملة معينة من السمات الدلالية المحددة؛ وجانب إشاري يتشكل من مجموعة من السمات الظاهرة والخفية التي تصاحب المضمون العباري، تأصيلا أو تكميلا أو حتى تحويلا له من أجل تحقيق تمام الفهم والإفهام في مجال تداولي مخصوص[2]، وهو ما ينتج عنه تعدد السمات الدلالية للمصطلح.

(1) **حوارات من أجل المستقبل**: 58.

(2) **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 234.

خصوصية الممارسة الاصطلاحية

إن طه عبد الرحمن، بخلاف كثير من الباحثين والدارسين، لا يقوم بذلك الفصل الموهوم بين مستوى النظر ومستوى الممارسة، فقد نشأ لديه هذا الربط منذ كتاباته الأولى؛ حين لاحظ القلق الاصطلاحي لدى الفلاسفة القدماء، وعلله بعدم قبولهم لأسباب التقريب التداولي التجديدية التي تنطوي عليها التفاعلات بين المعنى الأجنبي للمصطلح ومعناه العربي[1]، ويرجع سر اهتمام طه عبد الرحمن بنقد الممارسة الاصطلاحية العربية إلى رغبته في بعث الحركة في المفهوم العربي الذي جمد طويلا، ورضي بالتبعية العمياء في نقل المفاهيم الأجنبية نقلا تحصيليا(❖)، فتعطلت بذلك ملكة

(1) طه، عبد الرحمن: **العمل الديني وتجديد العقل**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الثانية، 1997: 20.

(❖) **الترجمة التحصيلية:** هي الترجمة التي تتمسك بحرفية اللفظ؛ ومن مساوئ هذه الترجمة أنها تُوَرِّث أخطاء في المعنى والتركيب غير قليلة تجعل النقل يطول فوق الحاجة ويستغلق على المتلقي استغلاقا، ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 19، ولمزيد من

الإبداع الاصطلاحي على مدى قرون من الانحطاط والجمود[1] ، ولهذا اندفع طه لنقد أشكال الممارسة الاصطلاحية العربية لدى القدماء والمحدثين ، قصد رفع آفة التقليد وتحفيز الدارسين لولوج باب الاجتهاد.

وقد ميز طه في الممارسة الاصطلاحية بين طورين:

- **طور استهلاك المصطلح الأجنبي:** إذ رسخ في الأذهان زمنا طويلا حب الاتباع والتقليد والاكتفاء بتلقف المصطلح المنقول ، الذي لا إجماع على مدلوله ولا اتفاق على لفظه ، ولا قيمة له في الاستعمال.
- **طور إنتاج المصطلح الأصلي:** وهو أن يضع الباحث المصطلح من عنده ويحدد تحديدا كاملا أوصافه الإجرائية. وضعف الباحثين العرب في هذا الجانب واضح وجلي ، لأنه يفترض امتلاك ملكة التنظير أولا ، وهو ما لا يتوفر ، بكل أسف ،

التفصيل حول رؤية طه للترجمة يرجع إلى: **فقه الفلسفة: 1- الفلسفة والترجمة**، مرجع سابق.

(1) **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 119.

إلا لقلة قليلة[1] ، ينفرد من بينهم طه بسمات خاصة في اقتحام أسوار التقليد ، مسلحا بمنهج نظري متين ، وقدرة منطقية ولغوية هائلة.

أما الشروط المطلوبة لإبداع المصطلحات ، فيلخصها طه في معايير ثلاثة[2]:

أ- العمل بأحدث الضوابط والشروط النظرية والمنهجية في وضع المصطلح العلمي.

ب- استثمار الإمكانات التعبيرية والتبليغية التي تختص بها اللغة العربية.

ج- مراعاة التوجهات العملية للتراث الإسلامي العربي.

وانطلاقا من هذه المعايير ، أخذ طه على عاتقه تصحيح المسار وتجديد المدار ، من أجل إزاحة "القلق الاصطلاحي" الذي «أضر بالإنتاجية الفلسفية ومنعها من النهوض بالخطاب الفلسفي العربي نهوضا موصولا بمقتضيات التداول العربي»[3] ، نظرا لاتباع فلاسفة الحضارة العربية ، منذ الكندي ، مسلك

---

(1) **حوارات من أجل المستقبل**: 58.

(2) **المرجع السابق**: 58-59.

(3) عزام ، محمد المصطفى: «الإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن» ، جريدة **الإشارة**، المغرب ، العدد 4 ، مارس 2000.

التجزيء والتجريد في الاصطلاح ، اقتداء بالفلاسفة الإغريق قديما والغربيين حديثا ، ولعدم إحاطتهم بأساليب العرب في الكلام ؛ فاتبعوا مسالك لغوية ومعرفية وعقدية لا أصل لها أوقعتهم في غموض التعبير واضطراب المفاهيم والرؤى ، فانقطعت صلتهم بمجالهم التداولي ، فأفسدوا من حيث أرادوا أن يصلحوا. وهذه الدعوى هي التي يقوم عليها مشروع طه عبد الرحمن الفلسفي ، داعيا إلى التجديد والإبداع دون أن يتجنى باللفظ أو الإشارة أو يسقط في مهاوي القذف والذم الأعمى ، وإنما يستند دائما إلى أدلة وحجج ، قد تكون محل نظر ، ولكنها لا تخرج عن قواعد الحوار وآدابه كما أصَّل لها في كتابه "في أصول الحوار وتجديد علم الكلام".

أما الممارسة الاصطلاحية عند طه عبد الرحمن ، فقد أقر بقوتها ومتانتها نقاده ، من أمثال علي حرب الذي انبهر بـ «القدرة العجيبة ، لدى طه عبد الرحمن ، على اشتقاق المفردات وتوليد المصطلحات ، بصورة لا تنفك تتكاثر الأمر الذي

يحيل كتابه [أي "اللسان والميزان"] إلى مكوثرة عقلية»[1].

وكل من تعرض لآراء طه وكتبه بالنقد والقراءة والتحليل ، توقف طويلا وبإعجاب أمام القوالب اللغوية المحكومة بعلاقات منطقية صارمة[2] ، والتي تجعل من كتبه مصانع مفهومية ، توقفنا على التفاصيل التقنية التي يقوم بها في تصنيع وتشغيل مصطلحاته ومفاهيمه[3].

وطه عبد الرحمن واع تمام الوعي بهذه القدرة العجيبة التي يمتلكها في توليد المصطلحات ، ولذلك انصرف عن الاستدلال بمصطلحات غيره ، إن لم نقل إنه مكتف بما يجيء به من مفاهيم يراها أنفع لمن أراد الاجتهاد[4] ، وهو ما يعطي لمصطلحاته طابعا

---

(1) حرب ، علي: **الماهية والعلاقة: نحو منطق تحويلي**، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1998: 19.

(2) سبيلا ، محمد: «متى يعود زمن الإبداع الفلسفي ؟» ، مجلة **مدارات فلسفية**، المغرب ، العدد الأول ، 1998: 182.

(3) همام ، محمد: «القول الفلسفي من الاتباع إلى الإبداع» ، مجلة **الكلمة**، بيروت ، العدد 27 ، السنة السابعة ، ربيع 2000م/ 1421هـ: 157.

(4) ينظر: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 63.

متميزا ، إذ تنهض متحدية ومستفزة ملكة الإبداع لدى الغير.

والجدير بالذكر ، أن هذه الممارسة المخصوصة لدى طه عبد الرحمن تؤكد انحيازه إلى الطريقة الفردية في وضع المصطلحات ، وتحمل إشارة خفية إلى فشل محاولات المحدثين في إبداع المصطلحات. ولعله يستأنس بتجربة القدماء ، حيث كان المبدع المتمكن منهم ينحت مفاهيمه ، ثم لا تلبث أن تشيع ويحصل الإجماع عليها ؛ وهو حال الكثير من مصطلحات طه التي حظيت بالقبول والذيوع ، مثل: التداولية ، والمجال التداولي ، والفكرانية ، والتأثيل ، والتكوثر...

ومن مظاهر هذه الخصوصية التي اتسمت بها الممارسة الاصطلاحية للأستاذ طه عبد الرحمن ، نذكر تفرده بطرق خاصة بوضع المصطلح ، تميز بها عن غيره من الباحثين في المصطلحية ؛ فإذا كان القدماء والمحدثون ينصون على آليات محددة وعامة مثل المجاز ، والاشتقاق ، والترجمة ، والتعريب ، والنحت... ، فإن طه يضيف إلى ذلك آليات جديدة ، بعضها مستوحى من المجال المنطقي وأخرى تراعي

الجانب الاستعمالي للمصطلحات ، من قبيل الآليات التالية:

1. التأثيل الاشتقاقي

من المعروف أن اللغة العربية لغة اشتقاقية ، تعتمد نظام الأوزان ؛ والوزن وحدة دلالية مستقلة ، وذات طابع حجمي تنزل من جهات المكان عمقه[1] ، ويتناسب ذلك مع منطق اللغة العربية الداخلي بخلاف لغات أخرى تعتمد على اللواصق في بناء الكلمات[2].

وهذه الخاصية المميَّزة تعد ضربا من ضروب التأثيل البنيوي الذي يتحصل منه النماء الاستدلالي للمفهوم[3] ، ويتوجب على الراغب في إبداع المصطلحات التنبه لها واستثمارها حيث «إن لكل صيغة من الصيغ الصرفية العربية مدلولا مخصوصا ، ولا يمكن إبدال هذه المدلولات بعضها ببعض ولا

---

(1) **فقه الفلسفة**: 2- **القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 147.

(2) ينظر: كروم ، أحمد: «الدلالة الاشتقاقية من خلال المفهوم والتأثيل لدى طه عبد الرحمن» ، **العلم الثقافي** ، ملحق أسبوعي يصدر عن جريدة العلم المغربية ، السنة 31 ، السبت 11 نونبر 2000.

(3) **فقه الفلسفة**: 2- **القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 144.

إسقاطها ولا نسيانها ، لأنها بمنزلة القوالب التي تصب فيها المادة الفكرية»[1].

ومما أجمع عليه علماء اللغة — إلا من شذ منهم — أن للغة العربية قياسا ، هو الاشتقاق ، وهو «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية ، وهيئة تركيب لها ؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل ، بزيادة مفيدة ، لأجلها اختلفا حروفا وهيئة»[2].

وقد راعى طه عبد الرحمن هذا الجانب الأساسي والمهم في اللغة العربية أيما مراعاة ، فتوسع فيه مستفيدا من هذه الخاصية ، ليرسخ فكرة التأثيل الاشتقاقي ، وهو «الاستدلال في بيان مدلوله [أي المفهوم] الاصطلاحي إلى المضمرات اللازمة عن صيغته الصرفية بما يجعله مستوفيا لشرط التداول اللغوي للمشتغلين به وينمي قوته الاستدلالية على مقتضى التشقيق»[3].

---

(1) **تجديد المنهج في تقويم التراث**: 334.

(2) السيوطي ، جلال الدين: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ودار الفكر ، د. ط ، د.ت: 1/ 346-347.

(3) **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 145.

ويلزم من هذا القول أن تتناظر الصيغ الصرفية لمصطلح ما مع المدلول الذي تحمله ، فإن كان دالا ، مثلا ، على وجود جانبين وجب أن يكون من باب "المفاعلة" مثل المقابلة ، والمماثلة ، والمشابهة.. ؛ وإن كان دالا على الطلب توجب أن يكون على وزن "الاستفعال" مثل الاستشكال ، والاستلزام ، والاستغراق... فيتوجب ، إذن ، على واضع المصطلح مراعاة مدلولات الصيغ الاشتقاقية التي ينشئ مصطلحاته وفق أوزانها ، وقد فصَّل طه عبد الرحمن في هذا الجانب كثيرا ، وعدَّ إغفاله من عوامل ضعف الإبداعية اللغوية والقلق الاصطلاحي عند فلاسفة الإسلام ، ومثال ذلك مصطلح "الموجود" ، «فمن معاني هذا المصطلح ما يلي:

- أنه مشتق من مصدر هو: "الوجود".
- أنه يدل على موضوع موصوف بالوجود.
- أن صيغته موضوعة للدلالة على المفعولية.
- أن هذه المفعولية تستلزم فاعلا هو: "الواجد" وفعلا هو: "وجد"»[1].

---

(1) **نفسه**: 147. ينظر أيضا: **نفسه**: 273-274.

ولذلك أخطأ الفارابي وابن سينا وابن رشد حين أسقطوا كل هذه المعاني الاشتقاقية، واستعملوا مصطلح "الموجود" على أنه دال دلالة المصدر "الوجود"، رغم أن أية زيادة في المبنى لا بد أن تؤدي إلى تغير في المعنى.

ومثال ذلك أيضا استعمال المنطقيين ألفاظا أفادت معانيها الاصطلاحية غير ما تفيده مدلولاتها الأصلية، «فنتج عن ذلك قلق في التبليغ لم يطقه الناطق العربي، كاستعمالهم لفظ "المِلك" (بكسر الميم) للدلالة على أشياء وأوصاف وأحوال لا تكون عادة في ملك الإنسان مثل أعضائه أو هيآته الجسمية أو انفعالاته النفسية، فقام ابن حزم بصرف هذا المدلول المضطرب واستخدام هذه المقولة في مدلولها العادي الذي هو نسبة المال إلى صاحبه»[1].

ولو أن المدلول اللغوي كان موصولا بالمدلول الاصطلاحي، لما عسر إدراك المعنى على الذهن، ولسهل مأخذه على الفهم، وإلا صارت ألفاظ المصطلحات مجرد "أشكال" منقطعة الصلة

(1) ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث: 334-335.

بدلالاتها اللغوية وفاقدة لأسباب الإنتاج والتغيير في الفكر العلمي[1].

ومن أمثلة إبداع الدكتور طه للمصطلحات وفق التأثيل الاشتقاقي نخص بالذكر الصيغ التالية:

- **صيغة "الفِعْلانية"**: مصدر صناعي يتيح الصرف العربي صوغه للدلالة على المعاني المجردة مثل روحانية وإنسانية[2]، ومثاله مصطلح **"الفِكْرانية"**؛ وهو المصطلح الذي يقترحه طه عبد الرحمن بديلا للفظ "الإيديولوجيا" Idéologie الذي أخضعه البعض لمقتضى الصرف العربي رغم أن تعريبه بهذا الشكل لا يلبث أن ينقل إليه المعنى اللغوي الذي يقترن بالمادة /د، ل، ج/ والذي يفيد معنى "السير في الليل" مما يجعل هذا المفهوم معرضا لأن يحمل معنى قدحيا لا يليق ببعض المنازع الإيديولوجية النافعة؛ لذا آثر اشتقاق المصدر الصناعي "الفكرانية" قياسا على صيغة "العقلانية"، تجنبا للأخذ بهذا المعنى

(1) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: 29.

(2) ينظر: «الإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن»، محمد المصطفى عزام.

القدحي المحتمل، واعتقادا بأن الباعث على استعمال هذا الاشتقاق هو واحد في المصطلحين، فضلا عن أن اشتراكهما في هذه الصيغة يفيد في المقارنة بينهما[1].

- صيغة "**الفَعَلانية**": وهي أيضا مصدر صناعي، واستعمالها دارج في التراث العربي، وإن صارت مفقودة تقريبا في الاستعمال اللغوي المعاصر، ومثاله مصطلح "**النَّظَرانية**" المشتق من المادة "ن/ظ/ر"، والنسبة إلى النظران على وزن الحجران، تمييزا له عن مصطلح "النظر"، لأن المقصود منه «النظر المتوحد»، وهو الفصل بين الروح والعلم[2].

- صيغة "**المفاعلة**": تقتضي هذه الصيغة دخول طرفين أو أكثر في الفعل، والأمثلة على ذلك كثيرة من قبيل: "**المقابلة**"، وسنعرض لمفهومها لاحقا، والملامسة، وهو الاحتكاك بالملموس بين النظر والعمل[3]، و"**المباطنة**"، وهو تولي

(1) ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، هامش 1: 24-25.

(2) ينظر: تجديد المنهج في تقويم التراث: 39.

(3) ينظر: العمل الديني وتجديد العقل: 125.

الجوانح المبادرة في تأثير النفس في الأعمال[1]، وغيرها كثير...

- صيغة "**مفعول**": وهي دالة على المفعولية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند نقد الممارسة الاشتقاقية عند فلاسفة الإسلام، ومثال استخدام طه عبد الرحمن لهذه الصيغة مصطلح "**مأصول**"؛ وهو مشتق من مادة "أ/ص/ل"، و«تأتي الوظيفة المزدوجة لهذا المصطلح من أنه ممارسة عملية لما يرومه الأستاذ من وصل المنقول من المفاهيم الأجنبية بالأصول اللغوية العربية حتى يستفيد المصطلح من حمولتها الدلالية وقيمتها التداولية»[2]. ويقابله مصطلح "**منقول**"؛ وهو مشتق من مادة "ن/ق/ل".

- صيغة "**الافتعال**": وبابها أن تجيء للمطاوعة؛ أي قبول المحل لأثر فعل الفاعل فيه[3]، ومن المصطلحات التي جاءت موافقة لهذا المبدأ

(1) نفسه: 126.

(2) ينظر: «الإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن»، محمد المصطفى عزام.

(3) العكبري، أبو البقاء: **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1995: 2/ 260.

مصطلحات "**الاختيار**" و"**الائتمار**" و"**الاعتبار**"؛ وهي قواعد الأصل العقدي للمجال التداولي[1]؛ ومصطلحات "**الاتساع**" و"**الانتفاع**" و"**الاتباع**": وهي قواعد الأصل المعرفي للمجال التداولي[2].

- **صيغة "الاستفعال"**: وترد هذه الصيغة الاشتقاقية غالبا بمعنى الطلب[3]، ومثاله مصطلحا "**الاستعمال**" و"**الاستكمال**"؛ وهما اعتبارا تداخل عناصر مجال التداول[4]؛ ومصطلح "**الاستضمار**"؛ وقد اشتقه طه عبد الرحمن من "ض/م/ر" الدالة على الخفاء؛ والاستضمار مبدأ تقرره قاعدة الاتباع التكميلية، ويقتضي خروج الإنسان عن ظاهر العمل إلى باطنه بتفقد أفعاله وأحواله[5].

وتجتمع لنا مما قلناه حول استعمال آلية التشقيق عند طه عبد الرحمن الحقيقتان التاليتان:

---

(1) ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث**: 256.

(2) نفسه: 255-256.

(3) **اللباب في علل البناء والإعراب**: 2/ 277.

(4) ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث**: 248.

(5) نفسه: 414.

- إن الصيغ الصرفية ليست مجرد قوالب جامدة يمكن إنشاء أية مفاهيم كيفما كانت وفق أوزانها، بل هي حاملة لمدلولات محددة أكدتها الممارسة اللغوية العربية، ومن ثم كان طه عبد الرحمن يستثمر آلية التشقيق، وينشئ مفاهيمه معللا لها بواسطة المدلول الصرفي، وهو ما يمكن ملاحظته في كل مصطلحاته ومفاهيمه.

- يلاحظ أن جملة من المصطلحات يوردها طه عبد الرحمن على بناء صرفي واحد (الفكرانية/ العقلانية - مأصول/ منقول – الاستعمال/ الاستكمال – الاختيار/ الائتمار/ الاعتبار - التسيد/ التعبد/ التشهد – الديانية/ العلمانية ...)، مما يفيد في المقابلة بينها، تقابلا وفاقيا أو طباقيا، كما سنرى عند الحديث عن آلية المقابلة، فيتبين المتلقي خصائص هذه المصطلحات المتوازنة صرفيا، بل إيقاعيا، فيترسخ استعمالها، كما يشير إلى وحدة انتمائها إلى حقل دلالي يجمع بينها؛ ومثال ذلك مقابلته بين مصطلحات مشتقة من الجذر نفسه للدلالة على خواصّ القومية الحية؛ وهي: "القيام" والقوام" والقَوْمة"؛

ومصـــطلحات "المقاومة" و"التقويم" و"الإقامة"؛ وهي خطط القومية الحية[1].

إن المبنى والمعنى، وفق هذه الآلية، مترابطان ترابطا عكسـيا؛ فمن جهة تؤثر صيغة المصـطلح في مفهومه، بحيث تضـيق من وجوه تصريفه، وتخصه من ذاتها بمدلول يزيد المضمون دلالة؛ ومن جهة أخرى، يؤثر المفهوم على صـيغة المصطلح، بحيث يحدد مجال استعمالاته ويخصص صـورته الشـكلية[2]. غير أن لطه عبد الرحمن معيارا في ممارسته الاصطلاحية لآلية التشقيق اللغوي وفق صيغ قد تبدو فيها المصطلحات المبتدعة غير مألوفة وغريبة؛ حيث يسعى من جهة إلى توظيف الإمكانات الاشتقاقية الخاصة باللسان العربي في صناعة الفكر الفلسـفي، والبحث عن تأصـيل (بل تأثيل) لأي اشـتقاق قد يبدو غريبا في الممارسـة الاصـطلاحية التراثية؛ ومن أمثلة ذلك:

---

(1) ينظر: طه، عبد الرحمن: **الحق العربي في الاختلاف الفلسـفي**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الثانية، 2006: 67-78.

(2) **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 86-87.

- ابتداعه مصطلح "الانوجاد"، مشتقا من "وجد" على وزن "الانفعال" الدال على المطاوعة، للدلالة على معنى الوجود في العالم المرئي، وهو غير "التواجد"، المشتق وفقا لوزن "التفاعل"، والمقصـود به الوجود في العالم غير المرئي أو الغيبي؛ فقاس طه عبد الرحمن اسـتعماله لفعل "انوجد" اشـتقاقيا على اسـتعمال النفري، في كتابه "المواقف والمخاطبات"، لفعل "انقال" (موقف ما ينقال)[1]؛

- اشتقاقه مصطلح "التسيد" بمعنى يضاد مصطلح "التعبد" من اسم "السيد" لشيوع اسمه مقابل "العبـد"، رغم أن الاشـتقـاق الصـحيح هو "التسـود"، لأن أصـل الفعل هو "س/و/د"، متصرفا في صيغة المصطلح، بموجب مقتضى تداولي، مسـتندا في هذه الممارسـة إلى ما شـاع من اسـتعمال مصـطلح "التقييم" مشـتقا من

---

(1) ينظر: طه، عبد الرحمن: **روح الدين: من ضـيق العلمانية إلى سـعة الائتمانية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضـاء-بيروت، الطبعة الثانية، 2012: 36.

"القيمة" لشهرتها ، رغم أن الأصح هو "التقويم" الذي يرجع أصله إلى "ق/و/م"[1] ؛

ويتبين من استعمال طه عبد الرحمن لهذه الآلية أن الصيغ الصرفية ليست مجرد قوالب جامدة يمكن إنشاء أية مفاهيم كيفما كانت وفق أوزانها ، بل هي حاملة لمدلولات محددة أكدتها الممارسة اللغوية العربية ، ومن ثم كان طه يستثمرها ، وينشئ مفاهيمه معللا لها بواسطة المدلول الصرفي ، وهو ما يمكن ملاحظته في كل مصطلحاته ومفاهيمه.

وبهذا ، فإن طه عبد الرحمن يدعونا إلى مراجعة الكثير من الاصطلاحات التي غابت عنها كليا مكانة الصيغ الاشتقاقية الصرفية من التفكير ، والمستوعِب لهذا المبدأ التأثيلي الأصيل سيحقق مجموعة من الإدراكات المبهمة في اللسان العربي ومنها[2]:

---

(1) ينظر: **المرجع السابق**: 47.

(2) ينظر: «الدلالة الاشتقاقية من خلال المفهوم والتأثيل لدى طه عبد الرحمن» ، مرجع سابق.

أ) إدراكه لمجموعة من الأبعاد التي تعينه بعد طول النظر في فهم الدلالات الاشتقاقية للكلمات قبل ترجمتها.

ب) إدراكه أن المدلولات الاشتقاقية عبارة عن مفاهيم للمفاهيم ، وأن الأوزان العربية لها دور في توجيه الدلالة وتدقيقها.

ج) إدراكه لمقصود الدلالة الاشتقاقية وأنها تنزل في اللسان العربي منزلة المعاني العقلية الكلية التي لا تفارق عمليات التفكير والتعبير.

وبرأينا ، أنه من الضروري وضع ضوابط منهجية تحد من المغالاة في الاعتماد على معاني الصيغ الصرفية ، إذ يتوجب أولا استقراء تلك المعاني في الممارسة العربية ، وملاحظة مدى اطرادها وتحديدها بدقة ، قبل أن تؤسس المصطلحات عليها ، وذلك مخافة الانزلاق في أخطاء قد ترتكب في نسبة معان متساوية إلى صيغ صرفية مختلفة ، وهو ما لاحظناه ، مثلا ، عند طه عبد الرحمن ، حين زاوج بين صيغتي "التفاعل" و"المفاعلة" فقال: «"التجانس" أو "المجانسة" بمعنى الدخول تحت

جنس واحد»[1] ، وهو ما يتطلب وضع جدول لمعاني الصيغ الصرفية يحاول التضييق على قدر الإمكان ، ويراعي تفاضل المعاني وتغيرها عبر العصور ، إضافة إلى أن إمكانات اللغة العربية الاشتقاقية تبيح اختراع صيغ صرفية جديدة ، لم تكن مألوفة عند القدماء ، وهو ما يؤيده استعمال طه عبد الرحمن نفسه لصيغ غير مألوفة في التراث كصيغة "الحداثوية" التي يصم بها من يدعوهم بالمقلدة الجدد من أدعياء الحداثة الغربية.

ونرجح أن يكون ما ذكرناه سببا في تجنب طه عبد الرحمن قدر الإمكان استعمال النحت في وضع مصطلحاته ؛ وهو أخذ كلمتين أو أكثر وحذف حرف أو حرفين أو أكثر منهما معا أو من إحداهما فقط وضم الحروف المتبقية بحيث تكون كلمة جديدة ؛ فندرت المصطلحات المنتجة وفق هذه الآلية في كتاباته ؛ ولم يلجأ إليها إلا اضطرارا عند ترجمته لمصطلحات أجنبية مركبة ؛ فقد اقترح مثلا مقابلة اللفظ الإنجليزي technoscience بمصطلح

(1) نقل ذلك عن ابن حزم دون أن يعقب عليه في: **تجديد المنهج في تقويم التراث**: 335-336.

"**العلمُتِقنيّة**"، محبذا وصل اللفظين: "العلم" و"التقنية" كما لو كانا لفظا واحدا وإدخال "ال" التعريف عليه ، عوض استخدام "العلم-التقنية"[1] ، واستعمل "الاتصالتقنية" و"الاقتصادتقنية" مقابلا على التوالي للمصطلحين الانجليزيين: Technocommunication و Technoeconomy. وقد استعمل صيغة "المابعدحداثة" التي يدخل فيها "ال" التعريف على المركب كله مع وصل أجزائه باعتباره كلمة واحدة ، صرفا وإعرابا. وسنده في هذا الاستعمال صيغة "الماصدق" المشهورة في الاصطلاح التراثي العربي[2]. ويمكن تفسير ندرة النحت في أبحاثه بإيمان طه عبد الرحمن بغنى اللغة العربية المعجمي ، واستغنائه بالتشقيق عن الالتجاء إلى آلية اصطلاحية هي محل خلاف بين اللغويين والمعجميين ، رغم كثرة استعمالها من طرف الباحثين المعاصرين ، فلم يلجأ إليها إلا عند الضرورة.

(1) طه ، عبد الرحمن: **روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية**، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء-بيروت ، الطبعة الأولى ، 2006: 27.

(2) نفسه: 113.

والملاحظ أيضا، أن لجوء طه عبد الرحمن إلى ترجمة المصطلحات الأجنبية، أو بالأحرى تقريبها(❖)، عن طريق ابتداع مصطلحات مناسبة معنى ومبنى، وموافقة لمتطلبات الاشتقاق العربي، قد أغناه عن استعمال آلية التعريب؛ ونعني بها نقل المصطلحات العلمية من لغة أجنبية إلى اللغة العربية، مع تحريرها نطقا لتلائم النطق العربي؛ فرغم رسوخ هذه الممارسة الاصطلاحية في التراث العربي، فقد تعذر علينا إيجاد أي مصطلح معرب من إبداع طه عبد الرحمن. والمصطلحات المعربة التي وردت في كتاباته، جاء ذكرها في معرض التوضيح، كما ورد عند توضيح أسباب اختياره مصطلح "التداوليات" مقابلا لـ"براغماتيقا"

(❖) **التقريب التداولي:** هو وصل بين طرفين اثنين: أحدهما: مصدر التقريب، وهو المنقولات الأجنبية، والثاني: مقصد التقريب، وهو المجال التداولي الأصلي؛ ويقوم على عمليات تصحيحية ثلاث: 1) الاختصار اللغوي: بصرف كل ما يطول الصور التعبيرية، وهو ما يورث نوع "الاستعمال"، 2) التشغيل العقدي: بترك كل ما يعطل المعاني العقدية، وهو ما يورث نوع "الاشتغال"، 3) التهوين المعرفي: بحذف كل ما يهول المضامين المعرفية، وهو ما يورث نوع "الإعمال". لمزيد من التفصيل يرجع إلى: **تجديد المنهج في تقويم التراث**، الباب الثالث.

(Pragmatique)[1]، أو عند اقتراحه مصطلح "الفكرانية" بديلا للفظة "الإيديولوجيا" (Idéologie)[2]، أو مصطلح "الكُلاّنية" عوض المصطلح المعرب "التوتاليتارية"[3].

وتبرز لدى طه عبد الرحمن ظاهرة اصطلاحية وهي ميله في بعض المصطلحات إلى بنائها على صيغة الجمع؛ فالملاحظ مثلا أن مصطلح "التداوليات" الذي اختاره مقابلا للمصطلح الأجنبي "براغماتيقا" (Pragmatique)[4]، أن المقابل العربي، بخلاف نظيره الفرنسي، ليس مفردا، وإنما جمع، وقد تكرر الأمر أيضا في مصطلحات أخرى ترددت في مواضع كثيرة من كتابه "حوارات من أجل المستقبل": تراثيات، فلسفيات، منطقيات، ترجميات، رشديات، صوفيات، أصوليات، عولميات. وقد بدا لنا بعد التأمل أن هذه الظاهرة قاصرة على المصطلحات الدالة على أنواع من العلوم

(1) ينظر: **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**: 28.
(2) ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث**: 24-25، هامش 1.
(3) ينظر: **روح الحداثة**: 28، هامش 14.
(4) ينظر: **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**: 30.

والمعارف ، ويستنتج من ذلك أن كل مصطلح يدخل في هذا الباب يتوجب أن يشتق بصيغة الجمع لكي يدل على التشعب الذي عرفه ذلك العلم الذي يدل عليه ؛ فالتداوليات ، على سبيل المثال ، صارت مثل اللسانيات مدارس عدة ، فاقتضى ذلك صياغتها بصيغة الجمع المؤنث[1]. وتكتسب هذه الظاهرة

(1) في مناقشة مع الأستاذ عبد الجليل الكّور على صفحته الخاصة في موقع التواصل الاجتماعي "الفايسبوك" ، بتاريخ 29 دجنبر 2018 ، حول مسألة هذه اللاحقة "ـيات" ، ذكر رأيا ننقله هنا بنصه لوجاهته وعلاقته بالموضوع: «لا شك في أن لاحقة "ـيّات" تدل على "معنى الجمع". ومن المصطلحات القديمة هناك "الإلاهيّات" و"الطبيعيات". والسبب في هذا الاستعمال يرجع إلى إرادة الاختصار ، إذ بدلا من الحديث عن "الأمور الإلاهية" أو "المسائل الإلاهية" أو "الموضوعات الطبيعية" و"الأشياء الطبيعية" ، صار الأوائل إلى القول "إلاهيات" و"طبيعيات". وللترجمة عن اليونانية والسريانية بعض الأثر في هذا بحكم أن بعض كتب "أرسطو" مثلا تحمل في الأصل عناوين كـ"الكتب الطبيعية" أو "الدراسات الطبيعية" أو "البحوث الطبيعية". وإذا صحّ أنّ القدامى استعملوا ألفاظ الجمع هذه ("إلاهيات" ، "طبيعيات" ، "منطقيات" ، إلخ.) بما يفيد الدلالة على تلك "البحوث" و"الدراسات" كعلوم مخصوصة مع تعدد مباحثها وتشعب مسائلها ، فإن "طه عبد الرحمن" في حديثه عن "التداوليات" ونظائرها لم يفعل أكثر من إعمال القاعدة المعروفة في كتابات أمثال "ابن سينا" و"الغزالي". وعلى هذا الأساس ، يصير ممكنا تأكيد أنّ لاحقة "ـيّات" تفيد "معنى العلم" كما في "رياضيات" و"طبيعيات" و"لسانيات" و"اجتماعيات". ولا تخفى أهمية الاتفاق على الأمر للحدّ من الاضطراب الاصطلاحي الشائع».

الاصطلاحية شرعية أخرى من عناية طه عبد الرحمن الشديدة بمبدأ تكثير الفائدة وتكوثر المعاني.

2. المقابلة

لعل مصطلح "المقابلة" أكثر المصطلحات ورودا في كتب طه عبد الرحمن ، لأنه لا ينفك يردده ويقلبه في أوجه متعددة ، مركزا عليه كثيرا ، لكي ترسخ في الأذهان ميزاته في الوضع والاستثمار ، بما يجعل المفهوم متمكنا تمكنا استدلاليا.

والمقابلة مصدر من الفعل "قابل" على وزن "المفاعلة" ، ويفيد في معناه اللغوي "الملاقاة بالوجه" أو قل "المواجهة"[1] ، وتكون من وجهين اثنين:

1 ـ مقابلة الشيء بما يوافقه ، فتكون حقيقة هذه المقابلة هي المطابقة بين الشيئين.

2 ـ مقابلة الشيء بما يخالفه ، فتكون حقيقة هذه المقابلة هي المعارضة بين الشيئين[2].

(1) فقه الفلسفة: 2 – القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل: 247.

(2) تجديد المنهج في تقويم التراث: 45.

فآلية المقابلة، إذن، آلية منطقية لها وجهان أحدهما الموافقة، والآخر المخالفة:

أ. **المقابلة بمعنى الموافقة:** وهي مقابلة المعنى بشبيهه[1]، أو إن شئت قل «إيراد الشيء مع ما يماثله»[2]؛ ولها صورتان:

- **الصورة المعجمية:** وهو أن يورد المصطلح مع ذكر الألفاظ التي تدخل في حقله الدلالي دخولا موافقا[3]؛ ومثال ذلك في ممارسة طه عبد الرحمن هو إيراد مصطلح "الربط" الذي هو إدراك القلب للعلاقة بين معلومين، ثم ذكر معه مصطلحين آخرين هما: "الكف" و"الضبط"[4].
- **الصورة التركيبية:** وهو الجمع بين المصطلح ولفظ آخر يحمل المعنى نفسه مع زيادة قيود تداولية[5]. وتخالف هذه الصورة مبدأ القرب الدلالي الذي يقتضي استغناء المصطلح بذاته

(1) المرجع السابق: 394.
(2) فقه الفلسفة: 2 – القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل: 247.
(3) تجديد المنهج في تقويم التراث: 394-395.
(4) ينظر: العمل الديني وتجديد العقل: 18-19.
(5) تجديد المنهج في تقويم التراث: 45.

عن الحاجة إلى التوسل بغيره[1]. ولذلك لم نعثر، فيما اطلعنا عليه، على مثال تنطبق عليه هذه الصورة في مصطلحات طه عبد الرحمن، غير أنه قدم لذلك أمثلة من ممارسة فلاسفة الإسلام في نقل المصطلحات، كقولهم "...الشهوة والهوى..."، "...الشجاعة والحلم..."[2].

ب. **المقابلة بمعنى المخالفة:** وهي مقابلة المعنى بضده[3]، أو إن شئت قل «إيراد الشيء مع ما يباينه»[4]، ولها أيضا صورتان:

- **الصورة المعجمية:** وهو أن يورد المصطلح مع ذكر الألفاظ التي تدخل في حقله الدلالي دخولا مخالفا[5]، ومثال ذلك في ممارسة طه عبد الرحمن إيراد مصطلح "التحصيل" في مقابل "التأصيل"[6]، ومقابلة مصطلح

(1) ينظر: فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل: 70.
(2) تجديد المنهج في تقويم التراث: 395.
(3) المرجع السابق: 394.
(4) فقه الفلسفة: 2– القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل: 247.
(5) تجديد المنهج في تقويم التراث: 394-395.
(6) ينظر: فقه الفلسفة، 1- الفلسفة والترجمة، في مواضع كثيرة.

"التقريب" بنقيضه "التبعيد"[1] ، ومقابلة مصطلح "التهوين" بنقيضه "التهويل"[2] ، ومقابلة "الديانية" بنقيضها "العلمانية"[3] ، و"التسحير" مقابل "التبصير"[4].

- **الصورة التركيبية:** وهو الجمع بين المصطلح ولفظ آخر مستمد من المادة الاشتقاقية نفسها مع اختلاف في الصوائت[5] ؛ ومثال ذلك ما بينه طه عبد الرحمن بصدد حديثه عن الأخلاق حين قال: «الخُلُق (بضم الخاء) في العربية وفي القرآن يقابل الخَلق (بفتح الخاء)، وهذه المقابلة تفيدنا في بيان معنى الخُلق (بالضم): أولا ، إن الخَلق (بالفتح) هيأة فكذلك الخُلق (بالضم) هيأة ؛ ثانيا ، فكما أن الخَلق هيأة للجسم فكذلك الخُلق هيأة للروح ، ثالثا ، فكما أن الخَلق هيأة ناتجة

(1) ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث**: 282.
(2) **المرجع السابق**: 285-286.
(3) ينظر: **روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية**: 17.
(4) **المرجع السابق**: 45.
(5) **تجديد المنهج في تقويم التراث**: 395.

عن فعلٍ محله الجسم فكذلك الخُلق هيأة ناتجة عن فعل محله الروح»[1].

وما أشرنا إليه في كل ما سبق لا يقدم إلا النزر اليسير من فوائد هذه الآلية التي تقوم باستدعاء المعاني إلى الذهن ، فيقيم الواضع تقابلات بينها ، تقابلا وفاقيا أو تقابلا طباقيا ، لتزيد مصطلحاته رسوخا ، وتمكنه من أن تمتلك خاصية الاستدلال. والأمثلة على ذلك كثيرة جدا في مختلف المعارف العلمية والفلسفية والأدبية.

لقد استوحى طه عبد الرحمن هذه الآلية من التراث البلاغي العربي ، غير أن البلاغيين القدماء كانوا يعدونها ضمن المحسنات البديعية ، فلا تتعدى وظيفتها تزيين الكلام وتجميل الخطاب ، فنقلها إلى مرتبة الآلية المنتجة في إبداع المفاهيم والمصطلحات ، وأضفى عليها أبعادا استدلالية يتم توفيرها عن طريق المعلومات الضمنية التي لا يقررها الخطاب مباشرة ، وإنما يولدها المتلقي ، ويستعين

(1) طه ، عبد الرحمن: «النظر في آليات تخليق الحداثة الغربية وفي كيفيات تأصيل مكتسباتها» ، حوار في برنامج "الشريعة والحياة" على قناة "الجزيرة" الفضائية ، منشور ضمن جريدة **الإشارة**، ع.11 ، السنة الثانية ، أكتوبر 2000.

بها لاستيعاب دلالة المصطلح وربطه بحقل مفهومي من المفاهيم المتوافقة معه أو المخالفة له.

وقد أخذت هذه الآلية تستقطب اهتمام اللسانيين مؤخرا، مثل غريماس Greimas الذي وضع مربعا لتحديد العناصر الأولية للدلالة (المربع السيميائي)، مستلهما ما وضعه أرسطو من أصول التقابل بين القضايا، إلا أن طه عبد الرحمن استفاد من جميع الإمكانات العلاقية والمنطقية التي توفرها هذه الآلية، ولم يقتصر على استخدامها الدلالي فقط[1]، خاصة وأن اللغة العربية تتوفر على بنية لسانية تقابلية، تفرض الانتباه إلى هذه الآلية، إذ إنها من أغنى اللغات بالمترادفات والمشتركات اللفظية.

إن المقابلة تمد إذن الواضع المبدع بوسائل كثيرة يختبر بها الكفاية الوصفية والتفسيرية

---

(1) ينظر: **فقه الفلسفة، 1- الفلسفة والترجمة**: 395-396. وتجدر الإشارة إلى أن من الباحثين المعاصرين من سعى إلى الاستفادة من التقابلية، فحولها إلى منهج تأويلي للنصوص والخطابات، بأسس نظرية وإجراءات تطبيقية، ونعني بذلك الباحث المغربي محمد بازي في مصنفات عديدة أبرز فيها ملامح نظرية تقابلية جديرة بالدراسة والمتابعة. ومن هذه المصنفات: "تقابلات النص وبلاغة الخطاب، نحو تأويل تقابلي" (2010)، و"نظريَّة التّأويل التّقابلي: مُقَدّمات لمعرفةٍ بديلَة بالنَّص والخطاب" (2013)، و"البنى التقابلية: خرائط جديدة لتحليل الخطاب" (2015)...

لمصطلحاته ومدى مطابقتها للمجال التداولي الذي ينتمي إليه.

3. الاحتقال

الاحتقال مشتق من الحقل، أي البقعة المزروعة، على صيغة الافتعال، ومدلوله اللغوي هو اتخاذ الحقل، فيكون مدلوله الاصطلاحي هو اتخاذ نطاق منتج[1].

والاحتقال، من حيث هو آلية تداولية، هو تواشج المصطلح بعلاقات صورية واستدلالية مع مصطلحات أخرى يشكل معها نطاقا مفهوميا. وهو ما عبر عنه محمد المصطفى عزام بمصطلح "الشبكة المفهومية"؛ إذ «يؤدي استقلال العلوم وتشعب اختصاصاتها إلى انفراد كل علم بشبكة مفهومية تعبر عنها مجموعة من المصطلحات التي يطمح ذلك العلم إلى الاستئثار بها، ولكنها مع ذلك تبقى مشدودة إلى مفاهيم العرف العام بوشائج تقوى أو

---

(1) **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 155.

تضعف»[1]. وقد أشار إلى ذلك أيضا علي القاسمي بمصطلح آخر مشابه هو "منظومة المفاهيم"؛ إذ «يتألف كل حقل أو ميدان معرفي من مجموعة من المفاهيم ترتبط بعلاقات ناتجة من التشابه بين خصائصها وتشكل هذه المفاهيم نسقا أو منظومة مفهومية أخرى»[2]. فالاحتقال إذن علاقة بين المفاهيم، ومن الضروري تمييزه عن مفهوم الحقل الدلالي. ويقترح طه عبد الرحمن الاستفادة من هذه الآلية بطرق مخصوصة من الاستفهام، من قبيل: ما وجود كذا [أي المصطلح]؟ وما عناصره؟ وما صنفه؟ وما أقسامه؟ وما أثره؟ وما منفعته؟ وما لواحقه؟ وما أشباهه؟ وما نظائره؟ وما أدلته؟ وما الاعتراضات عليه؟ وقس على ذلك ما شابهه[3].

وهذه الأسئلة كلها لا تتعلق بالجانب الدلالي، وإنما تسعى إلى أن يتحقق للمصطلح حقل

---

(1) عزام، محمد المصطفى: **المصطلح الصوفي بين التجربة والتأويل**، دون ناشر، المغرب، تقديم: طه عبد الرحمن، الطبعة الأولى، يناير 2000: 123.

(2) القاسمي، علي: «علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة: العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح»، مجلة **اللسان العربي**، الرباط، ع. 30، 1988: 91.

(3) **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**: 156.

من المفاهيم يتناغم معه، وإلا صار كالعلامة على الشيء من غير دلالة، شأنه في ذلك شأن اسم العلم[1].

ونقدم مثالا على اشتغال هذه الآلية في دراسات طه عبد الرحمن، ما فعله عند تحديده لمدلول مصطلحين مهمين من إبداعه:

- **مفهوم "العقل"**: وهو مثال بارز على استعماله لهذه الآلية، لأنه حدده من خلال الفصل بينه وبين مصطلحات تنتمي في الممارسة الفلسفية إلى حقله المفهومي؛ وهي: الجوهر، والحس، والقلب، والخُلُق، والشرع، والوحي، والإيمان[2].
- **مفهوم "المجال التداولي"**: وقد وقفنا على تعريفه سابقا؛ في كتابه "في أصول الحوار وتجديد علم الكلام"، ثم فصَّل طه عبد الرحمن أكثر مدلوله في كتابه "تجديد المنهج

---

(1) **المرجع السابق**: 158.

(2) ينظر حول هذه التحديدات: طه، عبد الرحمن: **سؤال العمل: بحث في الأصول العملية في الفكر والعلم**، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2012 (الفصل الثاني).

وتقويم التراث"؛ وكان منطلقه توضيح عنصريه "التداول" ثم "المجال"، لغة واصطلاحا، قبل أن يحدد المعنى الاصطلاحي للمركب كله، مقسما بعد ذلك عناصره إلى ثلاثة: لغوية وعقدية ومعرفية، مبينا فائدة المصطلح وأثره في التفاعل والتواصل بين صانعي التراث خاصة، وفرغ إثر ذلك لدفع الاعتراضات المفترضة على المفهوم، لا سيما في علاقته بمصطلحات تنتمي إلى حقله المفهومي، وقد تبدو مشابهة له؛ اصطنعها باحثون آخرون؛ مثل: "المجال الثقافي الاجتماعي" و"المجال الإيديولوجي" و"المجال التخاطبي"، موضحا كذلك قواعد المجال التداولي ومعايير الظفر بالقواعد التداولية وأنواعها وضروب الإخلال بها[1].

وقد أجاب في أثناء هذا التحديد المفهومي الاصطلاحي المفصّل على الأسئلة السابقة كلها وأشباهها، بما يبين إنتاجيته ونفعه.

(1) ينظر: **تجديد المنهج في تقويم التراث**: 243-272.

- **مفهوم "الحوار الاختلافي"**: وقد وقف عليه طه عبد الرحمن في كتابه "الحق العربي في الاختلاف الفلسفي"؛ فحين طرح الإشكال الخاص بهذا المصطلح، حدد أولا حقيقة عناصره "الحوار" و"الاختلاف"، وصلتهما بالكلام، وأقسامهما (الحوار الاتفاقي بأنواعه، والحوار الاختلافي بأنواعه)، ثم مقتضياتهما (الجماعة والمنازعة)، ليقف بعد ذلك على المقابلة بين الاختلاف النقدي ومفاهيم العنف والخلاف والفرقة، والضوابط الدافعة لهذه الآفات[1].

4. المجاز

لا ريب أن من يتأمل تعريف المصطلح بأنه «إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما» سيلاحظ تماثله مع تعريف المجاز اللغوي بأنه «اسم لما أريد به ما وضع له لمناسبة بينهما»[2]، ويتوافق هذا التعريف مع ما ورد عند طه عبد الرحمن

(1) ينظر: **الحق العربي في الاختلاف الفلسفي**: 27-47.

(2) ينظر: **المصطلح الصوفي بين التجربة والتأويل**: 130.

من أن المجاز يوجب أن «تكون الألفاظ التي تدخل في تركيب الإشارة مستعملة في غير ما وضعت له في الأصل من المعاني»[1] ، وواضح ، إذن ، أن المجاز داخل ضمن الجانب الإشاري من المفهوم ، إلا أن ذلك لا يفيد وضع الدلالة المجازية في رتبة مقابلة للدلالة الحقيقية[2].

ووجه الاختلاف بين المجاز والمصطلح هو أن الأول داخل في الإبداعية اللغوية المتاحة للمجتمع بأكمله ، بينما المصطلح وحدة في جهاز خاص بمنظومة مفهومية معينة تستعمله فئة خاصة يجمعها حقل تصوري خاص ، ثم إن المجاز ليس إلا أداة من جملة أدوات أخرى في التوليد اللغوي[3].

وعلى هذا الأساس ، فإن تناول طه عبد الرحمن للمجاز لا يتعلق باعتباره طريقة من طرق الإبداع الاصطلاحي ، بقدر ما يتعامل معه من حيث هو جانب مضمر في المفهوم ، يجب مراعاته واكتشافه ، من خلال النظر في الجانب التداولي

---

(1) ينظر: فقه الفلسفة: 2 .القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل: 73.

(2) نفسه: 130.

(3) ينظر: المصطلح الصوفي بين التجربة والتأويل: 130.

للمصطلح ، أما المجاز باعتباره آلية من الآليات الدلالية المساهمة في إبداع المصطلحات ، كما ورد عند غيره من المصطلحيين واللغويين ، فلا ذكر له في كتاباته ، وإن كان ذلك لا يعني عدم استفادته من هذه الآلية الأكثر استعمالا بين القدماء والمحدثين.

واستعمال هذه الآلية عنده يرجع إلى أن الاستعارية خاصية من خواص الخطاب الطبيعي ، ومن ثم يتلازم المعنيان الحقيقي والمجازي في التعبير أو يتعاندان فيه[1] ، ولا يشترط في المجاز مطابقة الدلالة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي مطابقة تامة ، ويكتفى في الوضع الاصطلاحي المعاصر بأي قرينة بينهما. والقرينة التي يتقوَّم بها المجاز في المصطلح الموضوع تتحدد من خلال علاقة المشابهة القياسية بين اللفظ في أصل الوضع والمعنى الجديد للمصطلح ، ومثال ذلك:

- مصطلح "**التأثيل**": فأصله في اللغة أن يجعل للشيء أصلا ثابتا يبنى عليه ، و«الأثل شجر مستقيم ، باسق ، طويل العمر ، جيد الخشب» ، والكلام أشبه بالشجرة ، قال

---

(1) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: 49.

تعالى ﴿ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء﴾، فالتأثيل يفيد الاستقامة والعلو والدوام، كما يفيد معنى الثبات، ولذلك استعار طه عبد الرحمن هذا اللفظ ليقصد به «تزويد الجانب الاصطلاحي منه [أي من المفهوم] بالمضمرات التي تربطه بالمجال التداولي لواضعه أو مستثمره»[1]، فالتأثيل، إذن، بالنسبة للمصطلحات كالجذور بالنسبة للشجرة.

- مصطلح "**الملابسة**": مشتق من اللباس على وزن المفاعلة، وهذه الصيغة تدل على التقابل بين وجهين، وقد استعار طه عبد الرحمن هذا اللفظ ليطلقه على «النظر العملي الحي»، ويعني به مزاولة الفرائض والنوافل، وتحصيل الانتفاع الداخلي منها، حتى تحصل في نفسه الطمأنينة، ويشتد عنده اليقين من حصول الوصول، فتصير التجربة الخلقية

(1) فقه الفلسفة: 2 .القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل: 131.

والروحية بمثابة اللباس للمجرب، تحفظه وتؤمنه[1].

- مصطلح "**التقليب**": مشتق من القلب، ومعلوم أن القلب هو «الفؤاد، أو هو أخص منه، والعقل، ومحض كل شيء»[2]، ومن صفات القلوب التغير والتبدل، ولذلك استخدم طه عبد الرحمن تلك الصيغة، على سبيل المجاز، لاحتوائها أيضا على هذه المعاني، إذ إن المقصود بالتقليب هو استعمال اللفظ في سياقات مختلفة بمعان مختلفة[3].

- مصطلح "**التحجر**": وهو مشتق من الحجر الذي من سماته المعروفة الانغلاق والجمود والصلابة، ولذلك استخدمه طه عبد الرحمن لينعت به خلو الإنسان من الأحوال الباطنية التي تبعث على تجديد النظر في النصوص

(1) ينظر: العمل الديني وتجديد العقل: 125-126.
(2) القاموس المحيط، مادة (قلب): 117.
(3) تجديد المنهج في تقويم التراث: 151.

وتأصيله، والانغلاق والجمود على ظاهر النصوص الشرعية(1).

ولن نبالغ إذا قلنا بأن جل مصطلحات طه عبد الرحمن خاضعة لهذه الآلية بطريقة أو بأخرى، فهي بمثابة الأم بالنسبة لبقية الآليات الدلالية الأخرى.

5. التفريق

وقد أشار إلى هذه الآلية التي استعملها طه عبد الرحمن الأستاذ محمد المصطفى عزام، والمقصود منها «تمييز الأستاذ طه بين المصطلحات المشتركة في مادة لغوية واحدة، وتخصيص كل لفظ بمدلوله الاصطلاحي، ثم الحرص على ذلك التمييز في النسبة إليه»(2).

ومثال ذلك ما يلي:

- مصطلحا "**التجربة**" و"**التجريب**": فهما مصدران لفعل (جرَّب) ويستعملان بمعنى واحد في عموم القول، إلا أن طه عبد الرحمن

(1) ينظر: **العمل الديني وتجديد العقل**: 214.

(2) ينظر: »الإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن«، محمد المصطفى عزام.

يفرق بينهما؛ فالتجريبي Expérimental منسوب إلى التجريب، كقولنا الطريقة التجريبية، أي المشتملة على الملاحظة والتصنيف والفرض والتجريب والتحقيق، أما التجربي Empirique فله ثلاثة معان، أولها: الحاصل من التجربة مباشرة كالمداواة التجربية، وثانيها: المحتاج إلى التجربة كعلم الفيزياء، وثالثها: الحاصل في الذهن من إدراك العالم الخارجي(1).

- مصطلحا "**التقريب**" و"**المقاربة**": فالتقريب يستند إلى اليقين التداولي ويطلب المطابقة، على خلاف المقاربة التي تتردد بين التوسط والاشتباه، كما أن في التقريب مبالغة، و«هو يصدر من الأقوى نحو الأضعف بحيث يدني الأول الثاني حسب إرادته، في حين أن المقاربة مغالبة تصدر من الأضعف نحو الأقوى بحيث يدنو الأول من الثاني آملا قربه، فهي في معنى التقرب»(2).

(1) نفسه.

(2) نفسه.

وتصـــدق هذه الآلية أيضـــا على مصـــطلحي "التقليب" والمقابلة" اللذين أشـــرنا إليهما آنفا ، عند حديثنا عن آلية المجاز.

واســـتعمال هذه الآلية مألوف في الممارســـة العربية التراثية ، فهذا أبو الوليد ابن رشد استخدمها ، لكن لغرض آخر ، حين أتى إلى المصـــطلحات الكلامية ، في معرض اعتراضـه على منهج المتكلمة ، فنسب إليها الاشتراك في الدلالة ، ثم أخذ في التمييز بين المعـاني المتبـاينـة التي يبـدو أن هـذه الألفاظ تطلق عليهـا ، وغـايتـه من ذلـك ليس التمييز بين الأوجه المتداولة في استعمال اللفظ ، وإنما من أجل صـــرف هـذا اللفظ عن المـدلول الـذي وضـــعـه لـه المتكلمون إلى مدلول فلسـفي يضـعه له وفق تعاليم أرســـطو. ويتبين من ذلك وجوب تقييد هذه الآلية بـالوجوه التـداوليـة التي يـأتي بهـا المصـــطلح في الاستعمال ، وعدم نسبة معان غير معروفة إليه[1].

(1) تجديد المنهج في تقويم التراث: 192.

6. الإبدال

تختص هـذه الآليـة أكثر بـالمصـــطلحـات المنقولة ، وتقضي بأن توضع مكان عناصر المنقول المصادمة لمجال التداول والمخالفة لقواعده عناصر أخرى تنـاســـب أصـول هـذا المجال: مضـــامين ووظائف[1].

فمقتضـــاها ، إذن ، ترك عنصـــر أو أكثر من ســـمات المفهوم اللغوية والاصـــطلاحية ، والإتيان بعنصـــر أو أكثر مكانه ؛ ومثاله: "حد العفة" التي هي في الاصـــطلاح اليوناني "ضـــبط النفس عن اللذات الحيوانية" ، فيســـتبدل الناقل المنتمي إلى المجال التداولي العربي الإسـلامي بسـمة "اللذات الحيوانية" سـمة "اللذات المحرمة" مع حمل التحريم على معنى "الحرمة الشرعية"[2].

7. الإضافة

تقوم هـذه الآليـة في تكميـل المنقول من وجوه تجعلـه يتوافق مع مجـال التـداول الأصـــلي

(1) تجديد المنهج في تقويم التراث: 291.
(2) نفسه: 397.

ويحصِـــل اطمئنان أهل هذا المجال إليه ، وقد غلب استعمال هذه الآلية في المواضع التي يراد فيها دمج بعض عناصر المنقول في العناصر العقدية والمعرفية للمأصول التراثي[1].

فمقتضى الإضافة ، إذن ، الزيادة في السمات الدلالية المقترنة بالمصـطلح ؛ ومثاله حد "الظلم" الـذي هو في الاصـطلاح الأفلاطوني "الخروج عن توازن وتكامل الفضـائل الثلاث: العفة والشـجاعة والحكمـة" ، فسـوف تضـاف إلى هذه السـمات التعريفية لـ"ظلم الغير" سمات ما يسميه القرآن باسم "ظلم النفس" الذي يكون الشرك بالله أشنع صوره ، كما تضاف إلى هاته وتلك سمات "الانظلام" الذي هو تحمل الظلم من الغير[2].

8. الحذف

تقضـي هذه الآلية أن يسـقط من المصـطلح المنقول كل ما من شـأنه أن يصـادم مقتضـيات المجال التداولي الأصلي ، أو أن يضعف اليقين في ما

(1) نفسه: 290.
(2) نفسه: 396.

يتعلق منها بالأصل العقدي على وجه الخصوص ، أو أن يفوت تحصيل الضروري من المعارف ، حرصا على توجيه القارئ أو طالب العلم إلى ما يفيده وتجنيبه ما يطول عليه الطرق في تحصيل مقصوده[1].

فمقتضـى الحـذف ، إذن ، إسـقـاط بعض السـمات الدلالية المقترنة بالمصـطلح ؛ ومثال ذلك "حد الشجاعة" ، فهي في الاصطلاح اليوناني "فضيلة القوة الغضـبية التي تُكسِـب صـاحبها القدرة على رباطـة الجأش في المخاوف ، سـواء كانت حروبا يخوضـها دفاعا عن المدينة أو كانت مواجهة الموت الطبيعي" ، فيقع التصـرف في هذا الحد بحذف كثير من هذه السمات الدلالية ، ويصير حد الشجاعة هو "بذل النفس للموت نشـرا للدين أو دفاعا عنه" أي يصـير مردودا إلى حـد الفضـيلـة القرآنيـة ، وهي "الجهاد"[2].

(1) نفسه: 290-291.
(2) نفسه: 396.

9. القلب

تقوم هذه الآلية في تغيير أوضاع العناصر في المصطلح المنقول تقديما أو تأخيرا حتى يناسب أساسا مقتضيات الأصلين: اللغوي والمعرفي من أصول المجال التداولي، وقد احتيج إلى هذه الآلية في تقويم عبارة النصوص المترجمة التي كثيرا ما خالف فيها النسق العربي[1].

فمقتضى القلب، إذن، تغيير رتب سمات المصطلح المنقول، فيصير ما كان أصلا فرعا، وما كان فرعا أصلا؛ ومثاله قسمة "الظلم" إلى "ظلم النفس" و"ظلم الغير"، وجعل "ظلم النفس" هو الأصل، و"ظلم الغير" هو الفرع[2]، بخلاف ما هو عليه الحال في النظرية الأخلاقية الغربية.

10. التصنيف

وهي آلية في استعمال المصطلحات، وقد استنتجها محمد المصطفى عزام من خلال ممارسة طه عبد الرحمن الاصطلاحية، ويقصد بها «تلك

(1) نفسه: 291.

(2) نفسه: 396-397.

المجمعات الاصطلاحية التي تتركب من مصطلحين مفردين فأكثر، وتربط كل مجموعة منها علاقات دلالية ومنطقية وصياغات صوتية وصرفية، بحيث تكون نسقا هندسيا وموسيقيا متسقا في البناء المفهومي»[1]، ومثال ذلك:

1) ما تماثل فيه الاشتقاق والصياغة وتشابهت الحروف:

أ. ثنائيات مثل:

- "الاستعمال" و"الاستكمال" (وهما اعتبارا تداخل أقسام المجال التداولي).
- "الاستقرار" و"الاستثمار" (وهما وجها الإضرار بأصول التداول).

ب. ثلاثيات مثل:

- "التسليم" و"التمييز" و"التفضيل" (وهي المعايير التوجيهية للقواعد التداولية).
- "الاختيار" و"الائتمار" و"الاعتبار" (وهي القواعد التداولية للأصل اللغوي).

(1) ينظر: «الإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن»، مرجع سابق.

- "التطويـل" و"التهويـل" و"التعطيـل" (وهي آفاق التبعيد).
- "السـهو" و"اللغو" و"اللهو" (وهي نتائج الاختلال بالتكميل).
- "الجحود" و"الخمود" و"الجحود" (من أنواع الآفاق التداولية).

2) ما تماثل فيه الاشتقاق وتخالفت فيه الصياغة والحروف، مثل:

- "التنوع" و"التفاعـل" و"الاسـتمرار" (وهي خصائص المنقولات).
- "التحجر" و"الإهمال" و"التدجيل" (من أنواع آفاق التداول).
- "التثاقل" و"التقصير" و"التكاسـل" (نتائج الاختلال بالتفضيل).
- "الاجترار" و"الاسـتهلاك" و"التمويه" (من أنواع آفاق التداول)[1].

(1) **المرجع نفسه**، والمصطلحات السالفة الذكر كلها مذكورة في: **تجديد المنهج في تقويم التراث**.

11. التوظيف

اكتشفها أيضا محمد المصطفى عزام، وقصده منها عملية الكتابة الفلسفية الخاصة بطه عبد الرحمن، وهي عملية تفجير الطاقات المصطلحية الكامنة في الاستعمال المستمد من المجال التداولي؛ «حيث يتماهى فكر العبارة وفن العمارة، في بناء فلسفي متفرد، تتحفز مفرداته ومركباته لأن تؤسس مصطلحات جديدة»[1].

وهذه الآلية تداولية وبلاغية في آن واحد؛ إذ تنهض على استثمار المحسنات البديعية وأساليب البيان العربية من غير ابتذال ولا تكلف، مستفيدة من الجرس الكلامي والإيقاع اللفظي للمصطلحات، لكي تترسخ في الأذهان ويتيسر لها القبول؛ ومثال ذلك:

1) **الطباق:** وحده الجمع بين الضدين في الكلام[2]، ومنه[3]:

(1) **المرجع نفسه**.

(2) ينظر: ابن رشيق، أبو الحسن: **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، د.ط، د.ت: 2/5.

(3) الأمثلة جميعها مأخوذة من: **تجديد المنهج في تقويم التراث**.

- "المنقول والمأصول".
- "خصوصية المنقول وشمولية النتائج".
- "جلال المعنى وجمال المبنى".
- "مصدر التقريب.. ومقصد التقريب".

2) **المقابلة:** وحدها: ترتيب الكلام على ما يجب ؛ فيعطى أول الكلام ما يليق به أولا ، وآخره ما يليق به آخرا ، ويؤتى في الموافق بما يوافقه ، وفي المخالف بما يخالفه[1] ، ومنها[2]:

- "البراهين اليقينية المضيقة والأدلة الظنية الموسعة".
- "التجريد النظري والتسديد العملي".
- "تشويش وإفساد يكون مذموما مردودا.. وتضمين يكون ممدوحا مقبولا".
- "لا يكون شكه تحكما ولا تشهيا ، بل يكون تبينا وتحققا".

(1) ينظر: **العمدة في محاسن الشعر**: 2/ 15.

(2) الأمثلة جميعها مأخوذة من: **تجديد المنهج في تقويم التراث**.

خاتمة

وعلى الجملة ، فإن الممارسة الاصطلاحية عند طه عبد الرحمن متميزة ومتفردة عن ممارسة غيره ، لكن قوتها تكمن في وعيه التام بخصائص هذه الممارسة ، والتنظير لها في كل حين بما يمكن المتلقي من استيعاب أسسها ، وامتلاك أدواتها ، ويفتح أمامه أبوابا لم يتبينها الآخرون. ولا شك أن ما سبق ذكره يكفي للتدليل على خصوصية طه في الإبداع الاصطلاحي ، وإن تعذرت الإحاطة بجميع جوانبها واستكشاف جملة قوانينها وتحديد مجموع آلياتها.

ويتبين في ختام هذه الدراسة أن تجاهل المستوى التداولي بالخصوص ، يعد ، في نظر طه عبد الرحمن ، أهمّ سبب للجمود الطويل للمفهوم العربي ، لأن مدلول المصطلح لا تستقيم ما لم يرجع المنشئ إلى الأصول التفاعلية والاستعمالية التي يتوسل بها المنتسبون إلى المجال التداولي عادة في الخطاب ، ولا سبيل إلى الإبداع ما لم يتغلغل المبدع في المجال التداولي الخاص به ، وما لم تكن

مصطلحاته شديدة الصلة بأسس المجال اللغوية ومتطبعة بدلائله الاعتقادية ، ومراعية لقيمه المعرفية والتصورية.

وتتداخل في هذا المستوى اعتبارات مقامية كثيرة ، مرتبطة بمعارف المتخاطبين ومعتقداتهم وأساليبهم المعهودة في التخاطب والتفاعل والتأويل.

وتبين لنا كذلك التزام طه عبد الرحمن بالربط بين جانبي النظر والممارسة ؛ وهذا الارتباط الأساسي والمهم حذا به إلى استنباط طرق اجتهادية جديدة تظهر ثمرة هذا التفاعل ، وتحصن من مزالق الفصل والقطيعة. ولم ينشأ هذا التعالق من فراغ ، بل انبنى على اعتراض على كل اتجاه ينحو منحى تجريديا في التفريق بين المعاني الذهنية المستنبطة في العقل ، والألفاظ الدالة عليها ، وفصلها عن التأثير والتأثر بأحكام المجال التداولي واعتقاداته ؛ فالمصطلحات لا تنغلق داخل اللغة وتسكنها ، منجذبة إلى ذاتها فقط ، ضمن أبنية مجردة ، يخاطب بعضها البعض ، فتنعدم جدلية الوضع والممارسة ، وتصبح المصطلحات سلاسل من الدوال تحيل إلى

بعضها ، وتعجز عن تشكيل منظومة تؤثر في مرجعها الذي تأسست أصلا وفق أبنيته.

والتسليم بذلك يؤدي إلى الاستناد على دعوى جديدة تحكم ممارسة طه عبد الرحمن الاصطلاحية ، وتقوم على مبدأ عام هو **"لا سلامة ولا صحة لمصطلح موضوع ما لم تتحقق بالممارسة فائدته ونفعه في المخاطبين الذين يتوجه إليهم"**؛ إذ ليس للمصطلح أية قيمة إن لم ينجم عن استعماله فائدة وصفية أو تحليلية أو تفسيرية ، وإلا صار غاية لذاته ، يزين الدراسات والبحوث ويؤول إلى النسيان والزوال بعد حين.

وعلى العكس من ذلك ، فإن كل اتصال بين المصطلح والمرجع يغني حقل الدلالات التابع لقاموس اللغة ، ويمنح للمصطلح مكانا مطمئنا في موقعه من الخطاب ، وتتجدد تلك العلاقة الجدلية المنتجة بين المصطلح الناطق والمرجعية الصامتة والمضمرة ، وهو ما نزعم حضوره بقوة في كتابات وإنتاجات طه عبد الرحمن.

المصادر

- طه ، عبد الرحمن: **الحق العربي في الاختلاف الفلسفي**، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء-بيروت ، الطبعة الثانية ، 2006.
- طه ، عبد الرحمن: **العمل الديني وتجديد العقل**، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء-بيروت ، الطبعة الثانية ، 1997.
- طه عبد الرحمن: **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي** ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء-بيروت ، الطبعة الأولى ، 1998.
- طه ، عبد الرحمن: «اللسانيات والمنطق والفلسفة» ، حوار أجراه محمد ألوزاد وحمو النقاري ومحمد الباهي ومحمد العمري ، مجلة **دراسات سيميائية أدبية لسانية** ، فاس ، ع. 2 ، شتاء 87/ ربيع 1988.
- طه ، عبد الرحمن: «النظر في آليات تخليق الحداثة الغربية وفي كيفيات تأصيل مكتسباتها» ، حوار في برنامج "الشريعة

والحياة" على قناة "الجزيرة" الفضائية، منشور ضمن جريدة **الإشارة**، ع. 11، السنة الثانية، أكتوبر 2000.

- طه، عبد الرحمن: **تجديد المنهج في تقويم التراث**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الثانية، دون تاريخ.
- طه، عبد الرحمن: **حوارات من أجل المستقبل**، سلسلة كتاب الجيب، العدد 13، منشورات جريدة الزمن، الرباط، أبريل 2000.
- طه، عبد الرحمن: **روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
- طه، عبد الرحمن: **روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الثانية، 2012.
- طه، عبد الرحمن: «روح العولمة وأخلاق المستقبل»، إعداد: عبد الفتاح المنطري، جريدة **الإشارة**، ع. 14، السنة الثانية، يناير 2001.
- طه، عبد الرحمن: **سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الأولى، 1999.
- طه، عبد الرحمن: **سؤال العمل: بحث في الأصول العملية في الفكر والعلم**، المركز الثقافي العربي، بيروت-الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2012.
- طه، عبد الرحمن: **فقه الفلسفة: 1- الفلسفة والترجمة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الأولى، 1995.
- طه، عبد الرحمن: **فقه الفلسفة: 2- القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الأولى، 1999.
- طه، عبد الرحمن: **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، الطبعة الثانية، 2000.

المراجع

- حرب ، علي: **الماهية والعلاقة: نحو منطق تحويلي**، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1998.

- رافع أحمد ، سماح: **المذاهب الفلسفية المعاصرة**، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، 1973.

- ابن رشيق القيرواني ، أبو الحسن: **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الرشاد الحديثة ، د. ط ، د. ت.

- سبيلا ، محمد: «متى يعود زمن الإبداع الفلسفي ؟» ، مجلة **مدارات فلسفية**، المغرب ، العدد الأول ، 1998.

- السيوطي ، جلال الدين: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ودار الفكر ، د. ط ، د.ت.

- عزام ، محمد المصطفى: «الإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن» ، جريدة **الإشارة**، المغرب ، العدد 4 ، مارس 2000.

- عزام ، محمد المصطفى: **المصطلح الصوفي بين التجربة والتأويل**، دون ناشر ، المغرب ، تقديم: طه عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ، يناير 2000.

- عزام ، محمد المصطفى: «مصطلح "العقل" بين الفلسفة والتصوف» ، ضمن ندوة **المصطلح في الفلسفة والعلوم الإنسانية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة ندوات ومناظرات ، رقم 42 ، الطبعة 1 ، 1995.

- العكبري ، أبو البقاء: **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1995.

- فنان ، أمينة: «من قضايا توليد المصطلح» ، ضمن ندوة **قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية**، إعداد: عز الدين البوشيخي ومحمد الوادي ، منشورات جامعة مولاي إسماعيل ، مكناس ، سلسلة الندوات ، رقم: 12 ، 2000.

- الفيروزآبادي ، محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، 1415هـ/ 1995م.

- القاسمي ، علي: «علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة: العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح» ، مجلة **اللسان العربي**، الرباط ، ع. 30 ، 1988.

- كروم ، أحمد: «التأليف الاجتهادي ، قراءة معرفية في "اللسان والميزان" للدكتور طه عبد الرحمن» ، **الفكر الإسلامي** ، ملحق أسبوعي يصدر عن جريدة **العلم** المغربية ، الجمعة 21 ماي 1999.

- كروم ، أحمد: «الدلالة الاشتقاقية من خلال المفهوم والتأثيل لدى طه عبد الرحمن» ، **العلم الثقافي** ، ملحق أسبوعي يصدر عن جريدة **العلم** المغربية ، السنة 31 ، السبت 11 نونبر 2000.

- همام ، محمد: «القول الفلسفي من الاتباع إلى الإبداع» ، مجلة **الكلمة**، بيروت ، العدد 27 ، السنة السابعة ، ربيع 2000.

فهرس



دار العرفان أكادير
للطباعة والنشر

إبراهيم أمغار

- من مواليد 1978، بأيت ميلك، إقليم أشتوكة أيت باها، المغرب.
- باحث بمركز ابن زهر للبحوث والدراسات في التواصل وتحليل الخطاب (مربد)، أگادير، المملكة المغربية.
- أستاذ اللغة العربية بالتعليم الثانوي التأهيلي، أكاديمية سوس ماسة.
- حاصل على دكتوراه في الدراسات اللغوية (الدلالة والتداولية) سنة 2015، من كلية الآداب بجامعة سيدي محمد بن عبد ، ظهر المهراز-فاس.
- حاصل على دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التواصل وتحليل الخطاب في الأدب العربي سنة 2003، من كلية الآداب بجامعة ابن زهر، بأگادير.
- حاصل على دبلوم الأهلية التربوية سنة 2004، من المدرسة العليا للأساتذة التابعة لجامعة محمد الخامس بالرباط.
- منسق بالاشتراك مع د. إبراهيم طير لكتاب جماعي محكم: التداوليات وتدريسية النصوص وعلوم اللغة: الخطاب والممارسة.
- من مؤلفاته: أغراض الكلام في التراث العربي: مراجعة تداولية . التفاعلات الحجاجية في الفصل الدراسي (ترجمة) . التحليل الحجاجي للخطاب (كتاب جماعي).مفاهيم تواصلية في التراث (كتاب جماعي).

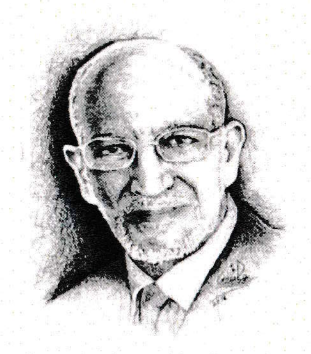


إبراهيم أمغار

الإبداع الاصطلاحي عند طه عبد الرحمن

تطمح هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكاليات الآتية:

1. الإشارة إلى مركزية فكرة الإبداع في مشروع طه عبد الرحمن تنظيرا وممارسة، وربط ذلك بأصالة الإبداع - الفلسفي خاصة - في التراث العربي الإسلامي، ومن ثم الخلوص إلى ارتكاز مشروعه على فكرة التجديد في المنهج والإبداع الخالص في الفكر والنظر.
2. اكتشاف معالم الرؤية المنهجية الخاصة بطه عبد الرحمن في تناول المصطلحات، تنظيرا وممارسة، وتحديد أهم المبادئ المرعية في إبداع المصطلحات.
3. إبداع المصطلحات، ونقل بعضها وفق منهج صارم دقيق، من أعمق مظاهر الإبداع عند طه عبد الرحمن، ومن ثم كانت الإشكالية الرئيسية التي يسعى هذا الكتاب إلى البحث فيها هي دراسة الآليات التي تمكن طه عبد الرحمن من إنشاء مصطلحات تتسم بالقوة الدلالية والتوافق مع المجال التداولي العربي.





9 789954 735794